

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٤٦

الخميس، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحالة هذا البند إلى اللجنة الثانية؟

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال، وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن البند

التقرير الثاني للمكتب (A/68/250/Add.1)

المعنون "جامعة الأمم المتحدة" يصبح البند ١٧٤ من جدول

أعمال الدورة الحالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قرر المكتب في الفقرة (أ)

من تقريره (A/64/250/Add.1) أن يوصي الجمعية العامة بأن

تدرج بندا إضافيا بعنوان "جامعة الأمم المتحدة" في جدول

أعمال الدورة الحالية تحت العنوان ألف "تعزيز النمو الاقتصادي

المستمر والتنمية المستدامة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة

عن الجمعية العامة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا".

وسيلبغ رئيس اللجنة الثانية بالقرار الذي اتخذته الجمعية

العامة للتو.

البند ١١٣ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة

١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكّرة من الأمين العام (A/68/300)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند

في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان ألف؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما يعلم الأعضاء، لقد

عُهد إلى الأمين العام، وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٢ من

ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن، بإخطار الجمعية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما أوصى المكتب في

الفقرة (ب) من التقرير نفسه بإحالة البند إلى اللجنة الثانية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1355222 (A)



المسألة مع كل مجموعة من المجموعات ذات المصالح تقريبا، لتأكيد أفكار الدول الأعضاء وتوقعاتها، وهي الأهم. واستنادا إلى التعقيبات التي تلقيتها، شكّلتُ فريقا استشاريا لمساعدتي في تحديد السبل التي يمكن بها للعملية أن تمضي قدما.

وكما ذُكر في رسالتي المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى الدول الأعضاء، يضم الفريق الاستشاري الممثلين الدائمين لكل من البرازيل، بلجيكا، بابوا غينيا الجديدة، سان مارينو، سيراليون وليختنشتاين. وأود أن أوضح أن اختيار أعضائه لم يتم على أساس التمثيل الجغرافي. فبدلا عن ذلك، كان هناك ثلاثة مجالات رئيسية تؤخذ في الاعتبار، هي حجم المجموعة، وتمثيل المصالح المختلفة في المناقشة، وحقيقة أن أعضائه، الذين يدركون دائما مواقفهم الفردية أو مواقف المجموعة التي تنمون إليها، يتجاوزون المصالح، ويسدون المشورة لي حول كيفية المضي بالمناقشات قدما.

وما يجدر ذكره هو أن الفريق الاستشاري ليس جزءا رسميا من العملية الحكومية الدولية القائمة ولا يمكن أن يكون كذلك - ولا أستطيع المغالاة في تأكيد ذلك. وبالمثل، ليس للفريق ولاية تفاوضية. فتلك الولاية تعود إلى الدول الأعضاء في صيغة المفاوضات الحكومية الدولية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

وبوازي ذلك أهمية أنه ليس للفريق الاستشاري ولاية صياغة قرار أو إعلان أو وثيقة من أي نوع. ولكي يستفيد الفريق الاستشاري بدلا عن ذلك من المقرر ٥٥٧/٦٢، والمناقشات التي جرت في الإطار الحكومي الدولي ومحتوى هذه المناقشة، كُلف بتقديم الأفكار لي بصفتي رئيس الجمعية العامة، للمساعدة في بدء المفاوضات التي ستبدأ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر أو نحوه، برعاية الرئيس المعين، السفير تانين، ممثل أفغانستان. وسيكون من حقي قبول أفكار فريقتي الاستشاري أو عدم قبولها. وآمل للمداولات هنا اليوم أن تزوده بغذاء للفكر.

العامة بالمسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين، التي ينظر فيها مجلس الأمن، وبالمسائل التي توقف المجلس عن النظر فيها.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام صادرة بوصفها الوثيقة A/68/300.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه الوثيقة؟ تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تؤيد أن تحتتم نظرها في البند ١١٣ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

البندان ٢٩ و ١٢٣ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن

تقرير مجلس الأمن (A/68/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إننا هنا اليوم لنناقش مسألة هامة لكل دولة من الدول الأعضاء، وهي مسألة إصلاح مجلس الأمن. وانطلاقا من إدراكي التام للمصالح والشواغل التي تتشاطرها جميعا، في الهدف الوحيد المتمثل في إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الهامة، يسرني أن أرحب بكم في هذه المناقشة.

إن الكثيرين سيتذكرون أنني، لدى انتخابي رئيسا للجمعية العامة، أكدت ضرورة تنشيط مسألة إصلاح مجلس الأمن والنهوض بها، وشددت على أنني سأجعلها أولوية. ومع أن هذا الالتزام يبقى قويا، فإن حجم التحدي لا يخفى عليّ. وفريق عملي وأنا بقينا ملتزمين على نحو متزايد بتحديد كيفية إعطاء زخم جديد لعملية المفاوضات الحكومية الدولية القائمة بشأن المسألة. ولتلك الغاية، أجرينا مشاورات بشأن هذه

وعندما يحين وقت المفاوضات الصعبة أن يكون الكل منكم مستعداً للتخلي بالانفتاح والمرونة. تلك مسألة ذات أهمية مطلقة إذا ما أردنا أن نحقق نجاحاً في المفاوضات، والآن فإن الأمر يمثل تحدياً لي ولكم، أي بأن يظل تركيزنا منصّباً على الهدف الطويل الأجل وأن نكون مرنين في العملية.

أعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس الأمن لعرض تقرير المجلس.

السيد ليو جياي (الصين)، رئيس مجلس الأمن (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة. أشكركم على الترتيب للجلسة اليوم.

بوصفي رئيساً لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، يشرفني أن أعرض التقرير السنوي لمجلس الأمن المتضمن في الوثيقة A/68/2. ويشمل التقرير الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

إن ميثاق الأمم المتحدة ينيط بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي العام الماضي، وبتأييد من جميع أعضاء الأمم المتحدة، سعى المجلس إلى الاضطلاع بمسؤولياته بهمة والحض على إيجاد حلول سلمية للتراعات والقيام بطائفة من أنشطة حفظ السلام وبناء السلام في جميع أرجاء العالم. لقد رد المجلس على مجموعة من التهديدات الأمنية مما أدى إلى بعض النتائج الإيجابية وقام بدور مركزي في الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

إن بحث مسائل المتعلقة بالبؤر الساخنة في القارة الأفريقية ما انفك لفترة طويلة موضع تركيز عمل المجلس. فأكثر من ٦٠ في المائة من بنود جدول أعمال المجلس تتعلق بأفريقيا ونصف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منشورة في تلك القارة. إن السلم والأمن في أفريقيا وسلم وأمن العالم برمته صنوان لا ينفصلان.

وأثناء مدة ولايتي في الأمم المتحدة، ترأست عدداً معقولاً من العمليات التفاوضية. ولا يمكن وصف أي منها بأنها سهلة، وكان بعضها بالغ الصعوبة، لكنها جميعاً علمتني دروساً قيّمة. أحدها أنه حين يأتي الممثلون إلى الطاولة بروح تفاوضية حقيقية، جاهزين لتقديم التنازلات الضرورية وصولاً إلى نتيجة مقبولة، تكون المفاوضات ناجحة دائماً تقريباً. وصحيح أيضاً أنه حين لا يكون هناك استعداد للتنازل، فإن المفاوضات في الأغلب تؤول إلى الفشل. لذا، أحثكم على ألا تكون الحالة كذلك بشأن هذا البند بالغ الأهمية، وربما الأكثر أهمية على جدول أعمال هذه الجمعية.

إنّ أمننا المتحدة هي المكان الذي نصل فيه جماعياً إلى الحلول الوسط، ويجب أن يبقى كذلك، إنها مكان التوفيق. وجوهر عملية المفاوضات هو التوصل إلى حلول وسط. وعلى كل جانب أن يقدم تنازلات إذا قُدِّر لنا إيجاد أرضية مشتركة مقبولة.

وفي مستهلّ المناقشة العامة، وعدتُ بأنه كلّما وحيثما كانت القيادة الحقيقية مطلوبة، وكلما اقتضى الأمر كسر حالات الجمود والمضي بالعمليات قدماً، فإنني سأبذل قصارى جهدي لكي أكون حازماً ومنصفاً وعادلاً وحاسماً. ومسألة إصلاح مجلس الأمن تستدعي أن أبقى وفياً لهذا الوعد. واليوم، أود طمأنة الأعضاء إلى أنني سأفعل ذلك. بيد أنني موقن أنّ الجميع يدركون أنّ نجاح المفاوضات الحكومية الدولية أو فشلها سيعتمد في التحليل النهائي على الدول الأعضاء في نهاية المطاف.

إن المفاوضات هي عمليتهم، ونجاحها يتوقف بالكامل على الكيفية التي يختارها الأعضاء للمضي قدماً بالعملية. وكلما طلب مني مساعدة الأعضاء سأكون مستعداً للقيام بذلك.

وفي نهاية المطاف، نحن جميعاً أصحاب مصالح في نجاح العملية. لذلك أتمنى بعد الإدلاء بالبيانات في هذه المناقشة

أخرى من الشرق الأوسط، بما في ذلك لبنان، وليبيا، والعراق، واليمن. وقام مجلس الأمن بزيارة اليمن في وقت سابق من هذا العام وأكد من جديد استمراره في تأييد العملية السياسية الانتقالية الجارية، وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي.

ويولي المجلس نفس القدر من الاهتمام الوثيق للمسائل المدرجة في جدول أعماله في آسيا وفي أوروبا. وهي حالة جديدة بالذكر في تيمور - ليشتي. وبفضل الجهود التي تقوم بها حكومة تيمور - ليشتي والموازنة القوية من لدن المجتمع الدولي، دخلت تيمور - ليشتي مرحلة جديدة في تنميتها الوطنية، وقد أنهت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ولايتها بنجاح في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

إن المجلس إذ يتناول بفعالية المسائل الإقليمية المتعلقة بالبور الساخنة، لم يتقاعس قط في اهتمامه الوثيق بالمسائل المواضيعية في مجال السلم والأمن الدوليين. فقد اعتمد سلسلة من الإجراءات الفعالة، وشجّع على التعاون الدولي في هذه المجالات من قبيل مكافحة الإرهاب وعدم الانتشار ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كذلك عمل على تعزيز قدرة المجتمع الدولي في الاستجابة بصورة جماعية إلى التهديدات والتحديات الأمنية بجميع أشكالها. وعقد المجلس عدداً من المناقشات المواضيعية بشأن مسائل من قبيل حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والأطفال والصراعات المسلحة، والمرأة والسلم والأمن، وحفظ السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، والقرصنة، والسلم والأمن في أفريقيا وسيادة القانون. ومكنت تلك المناقشات المجلس من الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وساعدت على تعزيز التوافق الدولي بشأن المسائل المعنية. وعمل المجلس باستمرار على تعزيز الاتصالات والتبادلات مع المنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي؛ وقام بتعاون مثمر معها في صون السلم والأمن الدوليين.

في العام الماضي، قام مجلس الأمن بتعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالعمل على إيجاد تسوية للتراع في مالي من خلال الوساطة الفاعلة وقد شجع على استتباب النظام الدستوري والاستقرار الوطني في ذلك البلد بالقيام بأعمال سريعة للإذن بإرساء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عزز المجلس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأيد إطار السلم والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. أما في الصومال فقد أنشأ المجلس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال لدعم جهود الحكومة الصومالية من أجل الأمن والمصالحة وتعزيز التنسيق بين سائر وكالات الأمم المتحدة في الصومال. لقد تابع المجلس بصورة وثيقة الحالة في السودان وفي جنوب السودان، وأيد الجهود التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من أجل استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى، واضطلع بعمليات بناء السلام في بوروندي، وسيراليون وغينيا - بيساو، وبذلك فإنه يؤدي دوراً هاماً في صون السلم والاستقرار في أفريقيا.

كذلك قام المجلس بجهود كبيرة في تعزيز السلم والاستقرار في الشرق الأوسط. ففي السنة الماضية، عقد المجلس مناقشات شهرية بشأن المسألة الإسرائيلية الفلسطينية وأيد جهود الأطراف المعنية للتشجيع على استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والدفع قُدماً بعملية السلام في الشرق الأوسط. وما برح المجلس يركز على الحالة في سوريا ويعول على العدد الكبير من الإحاطات الإعلامية التي تقدمها طائفة من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة، فقد عقد المجلس ما مجموعه ٢٨ جلسة عادية وجلسة مشاورات وأصدر أربعة بيانات صحفية عن سوريا. كذلك تابع المجلس عن كثب الحالة في أجزاء

الحكومية الدولية وان أكد له مجددا على التزامنا بالعمل معه لكفالة إجراء الإصلاح العاجل والشامل للمجلس.

وبادئ ذي بدء، أود أن أجدد التأكيد على التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي نحو هذه المسألة الهامة للغاية. ونحن نتطلع إلى العمل مع سائر المجموعات ذات المصلحة في إحراز تقدم حاسم خلال هذه الدورة. ويتلج صدرنا انه منذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، واصل العديد من رؤساء الدول والحكومات الذين أخذوا الكلمة خلال المناقشة العامة للجمعية التأكيد مجددا على ضرورة إصلاح مجلس الأمن من أجل جعله أكثر تمثيلا وديمقراطية وفعالية وشفافية وشرعية. ولذلك علينا جميعا أن نواصل السعي الجاد للتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن نموذج للإصلاح يراعي القيم الأساسية للأمم المتحدة: وهي الشمولية والديمقراطية والمساواة والشفافية.

إن استمرار مشاركة أفريقيا في هذه المناقشة راسخ بقوة في التزامنا بالموقف الأفريقي المشترك على النحو الوارد في توافق إزولويني وإعلان سرت بشأن إصلاح الأمم المتحدة. ولا نزال على اقتناع بضرورة الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة الذي يعلى شأن مبادئ الميثاق ذاتها المتمثلة في بناء عالم أكثر عدلا، عالم يقوم على أساس العالمية والإنصاف والتوازن الإقليمي. وفي إطار عملية الإصلاح هذه، لا نزال مقتنعين بأن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يكون جامعا وان يشمل جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وفي ذلك الصدد، نواصل الدعوة إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن على النحو الوارد في مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، الذي يوفر الأساس للمفاوضات الحكومية الدولية والتوجيه بشأن ترابط المجموعات الخمس لإصلاح مجلس الأمن. ولا نزال مقتنعين بشدة بأن الموقف الأفريقي المشترك

إن المجلس، للوفاء على نحو أفضل بمسؤولياته بموجب الميثاق وللاستجابة لنداءات الدول الأعضاء، يعلق أهمية كبيرة على تحسين أساليب عمله ويعمل من دون كلل في ذلك الصدد. عقد المجلس ١٧٤ جلسة عامة في العام الماضي. وتنفيذاً لمذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2010/507، عقد المجلس خمس جلسات من جلسات الاختتام في عام ٢٠١٣.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناول المجلس أيضاً العديد من القضايا الأخرى التي استحوذت لوقت طويل على اهتمام المجتمع الدولي. ولن أخوض بالتفاصيل هنا. ومن قبيل الممارسة العامة، أعد مقدمة التقرير وفد الولايات المتحدة الذي تولى رئاسة المجلس في شهر تموز/يوليه ٢٠١٣، وساهم أعضاء مجلس الأمن أيضاً بإعداد التقرير وعملت الأمانة العامة بكبد لتجميعه. أود أن أعرب عن تقديري لجميع المعنيين. أرحب بمناقشة الدول الأعضاء للتقرير في هذه الجلسة ويسعدني أن أنقل وجهات نظرهم إلى المجلس.

السيد مينا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي وأن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن البند ٢٩ من جدول الأعمال، تقرير مجلس الأمن، والبند ١٢٣ من جدول الأعمال، مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس، فضلا عن تقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/68/2.

سيدي الرئيس، إننا نقدر تقديرا كبيرا ملاحظاتهم الافتتاحية الاستشرافية والمفيدة صباح هذا اليوم. ونود أن نؤكد لكم على دعمنا طوال فترة رئاستكم. كما أود أن أشكر الممثل الدائم للصين على توليه عرض تقرير مجلس الأمن الذي يغطي أنشطة المجلس للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ (A/68/2). وأود أيضا أن أهني السفير زاهر تانين على إعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات

عن مقعدين دائمين بجميع الصلاحيات والامتيازات التي تحظى بها العضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض (الفيتو)، إذا ظل قائما، وأيضا تخصيص مقعدين غير دائمين إضافيين.

وتحقيقا لتلك الغاية، نناشد العضوية الواسعة للأمم المتحدة تكثيف جهودها في العمل مع أفريقيا لمعالجة ما نعتبره إجحافا. ونرى أن المماطلة في تلك المسألة استهزاء بالعدالة والإنصاف لا يزال يؤدي إلى تقويض كرامة الشعوب الأفريقية ويقلص شرعية مجلس الأمن.

وسعيا لإحراز التقدم بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضاء والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس، علينا في هذه المسألة أن نسعى للتوصل إلى اتفاق بشأن كيفية المضي قدما بالتنقيح الثالث المستكمل للنص المعد. وينبغي أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار الاقتراحات المختلفة المقدمة حتى الآن، فضلا عن الشواغل التي أثّرت بشأن كيفية المضي قدما بالوثائق، بما في ذلك رسالة لجنة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول العشرة المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣، الموجهة إلى السفير تانين. ولذلك تقوم حاجة إلى أن تتفق الدول الأعضاء أولا على مبادئ ومعايير المفاوضات بشأن المسائل الخمس القابلة للتفاوض وأوجه الترابط بينها، قبل الشروع في أي عملية لإعداد مشروع نص.

ومع الإحاطة علما بالرسالة المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، سيدي الرئيس، فإننا لا نزال نشير بان تستمروا عند الاقتضاء، ومن أجل مصلحة جميع الدول الأعضاء، في إيضاح دور الفريق الاستشاري ومدى صلته بالميسر وعملية المفاوضات الحكومية الدولية، لا سيما آثار ما يقدمه ذلك الفريق من أساس لبدء المفاوضات الحكومية الدولية.

وحدد المقرر ٥٥٧/٦٢، بإرسائه الأساس للمفاوضات الحكومية الدولية، المسائل الخمس القابلة للتفاوض وهي في معظم الحالات مترابطة: ألا وهي فتنة العضوية، ومسألة حق

لا يزال يحظى بتأييد واسع فيما بين أغلبية الدول الأعضاء ولا يزال خيارا عمليا لإصلاح المجلس.

ونشير إلى أن المحور الرئيسي لجميع المواقف التي قدمتها المجموعات المختلفة وأصحاب المصلحة هو كفالة أن يصبح المجلس شاملا وخاضعا للمساءلة وشفافا وسهل الوصول إليه وفعالا. ونعتقد أن ذلك سيساعد على كفالة تعزيز مبادئ الإنصاف والديمقراطية والمحافظة عليها وزيادة النهوض بشرعية الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن.

ولا بد أن نؤكد مجددا على أن تقويم أوجه الإجحاف التاريخي الذي عانت منه القارة الأفريقية - باعتبارها القارة الوحيدة التي لا تمثل في فئة العضوية الدائمة للمجلس وغير ممثلة في الفئة غير الدائمة - أمر ضروري وتأخر لفترة طويلة. وسعيا لتحقيق ذلك الهدف، لا نزال ملتزمين ببناء تحالفات على أساس الموقف الأفريقي المشترك، مع المجموعات ذات المصالح المختلفة والدول الأعضاء المنخرطة في المفاوضات الحكومية الدولية. وسيكون ذلك بهدف تحقيق الإصلاح المطلوب بشدة لمجلس الأمن.

ومن الواضح بجلاء أن موقف أفريقيا يمثل تطلعا قاريا، نعتقد أن جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على إلمام به. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه في عام ١٩٤٥، حينما أنشئت الأمم المتحدة، كانت معظم أفريقيا غير ممثلة، وحينما جرى الإصلاح الأول في عام ١٩٦٣، لم ينظر في إدراج أفريقيا في فئة العضوية الدائمة، بالرغم من أنها كانت ممثلة في المنظمة.

وقد تغيرت الظروف في الوقت الحالي. ومن المناسب أن تمثل أفريقيا تمثيلا كاملا في جميع أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. ونقول إن التمثيل الكامل لأفريقيا في المجلس ينبغي أن يكون وفقا لتوافق إزولويني وإعلان سرت. وذلك، باختصار، يعني تخصيص ما لا يقل

مسألة متعلقة بالإجحاف الذي وقع على أفريقيا، وهو ما نعتقد انه ينبغي أن ينظر فيه إلى جانب مطلب أفريقيا، على النحو الوارد في توافق إزولويني وإعلان سرت.

ونخاطب ضمير الجمعية أن تظل مؤمنة بتطلعات أفريقيا إلى التمثيل العادل في مجلس الأمن وإلى أن يكون لها صوت مسموع في المجلس.

ولا تزال لجنة العشرة منفتحة ومستعدة للدخول في مشاورات، رسمية وغير رسمية على السواء، مع كل جماعات المصالح بما يحقق مصلحة هدفنا الجماعي.

السيد معتر أحمددين خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

بداية، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن تقدير الحركة لتعهدكم في خطابكم لقبول المنصب، في ١٤ حزيران/يونيه، بالمضي قدما في عمليات إصلاح جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة خلال الدورة الثامنة والستين (انظر A/67/PV.87). وأود أيضا أن أهني الممثل الدائم لأفغانستان على إعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن للدورة الحالية. كما تود الحركة أن تغتنم هذه الفرصة لشكر ممثل الصين على عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ (A/68/2)، ووفد الولايات المتحدة على إعداد مقدمته

تولي حركة عدم الانحياز أهمية كبيرة لتحقيق نتائج ملموسة في إصلاح مجلس الأمن من خلال المفاوضات الحكومية الدولية على أساس المقرر ٥٥٧/٦٢ والمقررات اللاحقة، وآخرها المقرر ٥٦١/٦٧.

وينبغي معالجة إصلاح مجلس الأمن في وقت مبكر وبطريقة شاملة وشفافة ومتوازنة دون تحديد مواعيد نهائية مصطنعة. ويتعين أن يضمن تعبير جدول أعمال المجلس عن

الفيتو، والتمثيل الإقليمي، وحجم المجلس الموسع، وأساليب عمل المجلس، والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة.

وفيما يتعلق بمسألة العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة وأساليب العمل، حافظت لجنة العشرة في جميع الأوقات على موقف قائم على المبادئ إزاء تلك المسائل، مع التأكيد على ضرورة التقيد بأولية أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بسلطات ووظائف الجمعية العامة واحترام هذه الأحكام. والمجموعتان مترابطتان بصورة لا يمكن فصلهما، وما فتئ هناك بعض التقارب في الآراء بشكل عام. وبالرغم من ذلك، لا تزال مطروحة بشكل فعال عدة اقتراحات محددة بشأن كيفية تحسين شفافية المجلس وإمكانية الوصول إليه، بما في ذلك اعتماد النظام الداخلي المحدد.

ويشكل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن جزءا لا يتجزأ من عملية الإصلاح. ولذلك نؤكد مجددا على استعداد أفريقيا للعمل مع المجموعات ذات المصالح والدول الأعضاء الأخرى لإحراز تقدم حاسم في ذلك المجال - ولكن باعتباره مجموعة عناصر شاملة، وليس بمعزل عن عملية الإصلاح. ونأمل أن تستفيد الأعمال في هذه الدورة من التقدم المحرز حتى الآن، فضلا عن زيادة الإسراع بتأمين مكاسب ملموسة قبل مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠١٥. ويحدونا الأمل في أن يسفر المؤتمر عن الإرادة السياسية اللازمة والمرونة الجماعية المطلوبة لإصلاح مجلس الأمن تحقيقا للرؤية الصريحة لمبادئنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠١٥.

ونتطلع إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، ومع عموم الدول الأعضاء في إطار المفاوضات الحكومية الدولية صوب تحقيق الإصلاح الشامل، على النحو الوارد في المقرر ٥٥٧/٦٢ وغيره من مقررات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن عملية الإصلاح.

وأود أن أؤكد على التزامنا بالعملية الرامية إلى تحقيق الإرادة المشتركة المعترف بها لأغلبية الدول الأعضاء في تقويم

بالتحسينات في نوعية التقارير السنوية لمجلس الأمن ويشجع المجلس على إجراء مزيد من التحسينات عند الضرورة. وبعد الاطلاع على التقرير السنوي لمجلس الأمن لهذا العام، والذي أُعد وفقا للمذكرة الرئاسية للمجلس S/2010/507، تعترف حركة عدم الانحياز بزيادة الجودة. غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات أخرى لجعل التقرير السنوي أكثر تفسيراً وتحليلاً في تقييم عمل المجلس. ومن الضروري أيضاً أن تعبر التقارير المقبلة عن وجهات النظر العامة التي تعرب عنها الدول غير الأعضاء في المجلس خلال المناقشات المفتوحة.

ولا تزال حركة عدم الانحياز ملتزمة بعملية الإصلاح الشامل المستمرة للأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح وتوسيع مجلس الأمن. وينبغي أن يقرر عموم الأعضاء أي تدابير للإصلاح من خلال عملية حكومية دولية شفافة وشاملة للجميع. ولا بد من سماع صوت كل دولة عضو واحترامه.

لقد كان ما سبق بياناً أدليت به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وسأتكلم الآن بإيجاز بصفتي الوطنية.

أود أولاً أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل سيراليون من فوره بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

السيد الرئيس، تلقينا رسالتكم المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بشأن السبل المقترحة للمضي قدماً في المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثامنة والستين، بما في ذلك إنشاء فريق استشاري. ونخطط علماً بأن الرسالة توضح أن الفريق الاستشاري ليس له دور تفاوضي وأنه يهدف فحسب إلى تقديم المشورة لإيجاد أساس لبدء المفاوضات الحكومية الدولية، وذلك بما يعبر عن الأفكار المطروحة في المفاوضات حتى الآن.

ونؤكد مرة أخرى أن أساس المفاوضات هو الإرادة الجماعية لجميع الدول الأعضاء. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢،

احتياجات ومصالح كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو على نحو موضوعي وعقلاني وغير انتقائي وغير تعسفي. وينبغي أن يتناول جميع القضايا الجوهرية التي تتصل، في جملة أمور، بمسائل العضوية والتمثيل الإقليمي وجدول أعمال المجلس وأساليب العمل وعملية صنع القرار، بما في ذلك حق النقض. كما ينبغي أن يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن من قبل الدول الأعضاء وفقاً لأحكام الميثاق ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما المقرر ٥٥٧/٦٢.

وينبغي أن يؤدي توسيع مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله إلى جعل المجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وفعالية وقابلية للمساءلة. وقد أقر مؤتمر القمة السادس عشر لحركة عدم الانحياز الذي عقد في طهران بالظلم التاريخي الواقع على أفريقيا بخصوص تمثيلها في مجلس الأمن. وأعرب عن تأييده لزيادة وتعزيز تمثيل أفريقيا في المجلس بعد إصلاحه. وأحاط المؤتمر علماً أيضاً بالموقف الأفريقي المشترك على النحو المبين في توافق إيزولويني وإعلان سرت.

وما زالت الحركة تهاب بمجلس الأمن أن يدعم أولوية واحترام الميثاق في ما يتعلق بوظائفه وصلاحياته. ونشدد على أن أي قرار يتخذه المجلس لبدء مناقشات رسمية أو غير رسمية بشأن أي مسألة لا تتعلق بولايته أو بشأن حالة في أي دولة عضو لا تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين يتناقض مع أحكام المادة ٢٤ من الميثاق.

لا تزال الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن مسألة تثير قلق حركة عدم الانحياز بشدة. وينبغي تحديد أهداف أنظمة الجزاءات بوضوح. ويتعين وضع إطار زمني محدد لتطبيقها وينبغي أن تستند إلى أسس قانونية متينة.

ونظر الجمعية العامة في التقرير السنوي للمجلس يشكل عنصراً أساسياً في العلاقة بين هذين الجهازين الرئيسيين. والقرار ٢٩٧/٦٧، بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، يرحب

التطلعات المشروعة لقارة بأكملها، تضم ٥٤ بلدا. يتمثل هدفه في تصحيح الظلم التاريخي لأفريقيا فيما يتعلق بتمثيلها في مجلس الأمن. ولا يسعى لتحقيق مصالح سياسية وطنية ضيقة.

من المهم أيضا إيلاء الاعتبار الواجب للموقف العربي الذي اتخذ على مستوى مؤتمر القمة في عام ٢٠١٠، والذي طلب الحصول على مقعد دائم للمجموعة العربية في أي توسيع مستقبلي لفئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن. ونود أن نذكر الجمعية كذلك بأن منظمة التعاون الإسلامي تدعو إلى التمثيل الملائم للعالم الإسلامي في أي فئة من فئات العضوية في مجلس الأمن الموسع.

إننا نعول على حكمتكم فيما يخص البناء على التقدم المحرز حتى الآن في المفاوضات، وفقا للقرار ٥٦١/٦٧. ونحن على ثقة بأنكم سوف تقودون عملية شفافة، تخضع للملكية جميع الدول الأعضاء ومجموعات الدول من دون استبعاد، وأنكم سوف تأخذون بعين الاعتبار جميع الآراء والشواغل التي جرى الإعراب عنها في مناقشة اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجزائر بشأن نقطة نظام.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أثير نقطة نظام، سيدي الرئيس، لألتمس منكم أن تطلب من الممثلين الذي يأخذون الكلمة بالنيابة عن مجموعات الدول، الامتناع عن التكلم بصفتهم الوطنية، خلال إلقاء البيانات. لقد استمعنا للتو لوجهات النظر التي أعرب عنها الممثل الدائم لمصر بصفته الوطنية، التي تشوه موقف المجموعة العربية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أحتج، وسأغتنم الفرصة لتقديم التوضيحات المناسبة عندما أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تخطط الجمعية العامة علما بملاحظة الممثل الدائم للجزائر وإخطاره المبكر بأنه يعتزم معالجة أي شكاوى بصفته الوطنية.

فشلت محاولة مماثلة للضغط على زر إعادة الضبط، عن طريق إعداد وثيقة موجزة، في حشد تأييد عموم الأعضاء خلال الدورة السابعة والستين. وترى مصر أن اتباع نهج العمل ذاته من القمة إلى القاعدة لن يكون مفيدا وأنه لن يؤدي إلا إلى زيادة تعقيد العملية. ولهذا السبب، حدد المقرر ٥٥٧/٦٢، الذي ينص على المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، معايير واضحة للعملية. فالفقرة (د) من المقرر تنص على أن المفاوضات ينبغي أن تستند إلى المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء، وليس العكس. والمبرر المنطقي لذلك هو الحفاظ على طابع العملية بوصفها عملية يقودها الأعضاء والمحافظة على نزاهة أدوار كل من رئيس الجمعية العامة ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية.

السيد الرئيس، لقد دعوت الدول الأعضاء أمس، من خلال رسالتكم المؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى تحديد الاتجاهات التي يمكن السير فيها بحثا عن أرضية مشتركة في المفاوضات. ونعتقد أنه في سبيل تيسير بداية سلسلة للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحالية، ينبغي أن نبدأ بمعالجة جميع الشواغل التي أثرت بخصوص التنقيح الثالث للنص التجميعي. فقد أعربت المجموعة الأفريقية مرارا وتكرارا عن القلق إزاء إدماج اللغة وتوحيد المواقف دون الاتفاق أولا على المبادئ والمعايير بشأن القضايا الرئيسية الخمس. وأعربت المجموعة العربية عن شواغل مماثلة في رسالتها المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر مؤكدة أن إدماج المواقف والمقترحات بخصوص إصلاح وتوسيع مجلس الأمن ينبغي أن يتم بعد التشاور مع الدولة أو مجموعة الدول المعنية والحصول على موافقتها.

وينبغي ألا نسعى إلى التوصل إلى أي اتفاق فحسب. فنحن هنا مكلفون بالبحث عن اتفاق شامل يسمح بالتمثيل العادل والفعال لجميع المناطق والجماعات. ويهدف الموقف الأفريقي المشترك الذي يعبر عنه توافق إيزولويني وإعلان سرت إلى تحقيق

السياسية، هي بمثابة مقياس يساعدنا على تنفيذ الولاية التي منحها لنا قادتنا بشكل جماعي. وبينما جرى إحراز تقدم هام خلال السنوات الماضية، بما في ذلك فيما يخص إصلاح هيكل الأمم المتحدة، لا تزال ثمة أوجه قصور شديدة، تتمثل في غياب إصلاح مجلس الأمن. ولن يكون قادرا على التعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين، سوى مجلس أمن خضع للإصلاح ويعكس الواقع المعاصر.

تجدر الإشارة إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٥، تدعو إلى إصلاح مبكر، تؤكد إصلاح مبكر، لمجلس الأمن. وتواصلت مجموعة البلدان الأربعة، من هذا المنطلق مع جميع المجموعات الإقليمية. إننا نهدف إلى إيجاد مسار يعكس الدعوة السائدة للدول الأعضاء من أجل إصلاح مجلس الأمن بشكل يؤدي إلى توسيع فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة. في إطار سعينا لذلك، انتهجنا جنبا إلى جنب مع شركائنا، نهجا بناء يدعو إلى اتخاذ إجراءات، وليس مجرد كلمات، وإلى إحراز تقدم، وليس الاكتفاء بالوضع الراهن. ويشجعنا الدعم الواسع وعبر الإقليمي، الذي لا تزال تحظى به جهودنا.

إن موقفنا معروف بشكل جيد. وقد كرر وزراء خارجية مجموعة البلدان الأربعة، مؤخرا في ٢٦ أيلول/سبتمبر، رؤيتهم المشتركة لمجلس الأمن بعد إصلاحه. وأخذنا بعين الاعتبار الإسهامات التي قدمتها الدول في مجال صون السلم والأمن الدوليين وباقي مقاصد الأمم المتحدة، فضلا عن الحاجة إلى زيادة تمثيل البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، في فئتي العضوية في مجلس الأمن الموسع. وأكدنا أيضا مرارا وتكرارا أن أساليب عمل المجلس تحتاج إلى تحسين، حتى يصبح المجلس أكثر شفافية وفعالية. وتظل المقترحات الواردة في مشروع قرارنا الشامل لعام ٢٠٠٥، صالحة.

رغم كل الخلافات بين الأعضاء بشأن سياق الإصلاح، ينبغي ألا يكون من الصعب إيجاد أرضية مشتركة بخصوص

السيد يوشيكافا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أدلي ببيان باسم مجموعة البلدان الأربعة، أود أن أعرب عن شكري لكم سيدي الرئيس على البيان البناء للغاية الذي ألقيتموه في وقت سابق. وأود أن أؤكد للجمعية أن اليابان ستشارك في المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن بانفتاح ومرونة، حسبما قلتم. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم للصين على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/68/2).

أود الآن الإدلاء ببيان بالنيابة عن مجموعة البلدان الأربعة وهي ألمانيا والبرازيل والهند واليابان.

نود أن نغتنم هذه الفرصة لهنئكم سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وأن نؤكد لكم دعمنا الثابت. وتقدر مجموعة البلدان الأربعة، تقديرا كبيرا اختياركم إعطاء مسألة إصلاح مجلس الأمن الاهتمام الذي تستحقه. كما نشي أيضا على المبادرة الملموسة لدفع العملية إلى الأمام. كما نقدر المزيد من الالتزام بالمسألة الوارد بوضوح في رسالتكما المؤرختين ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

وتود مجموعة البلدان الأربعة أيضا تهنئة السفير ظاهر تانين على إعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. ونتطلع لاستمرار قيادته للعملية.

مع اقتراب الأمم المتحدة من الدورة السبعين للجمعية العامة، فقد حان الوقت للتفكير في انجازات الماضي، والتطورات الحالية والتحديات المستقبلية. يذكرنا عام ٢٠١٥ الذي يقترب بأنه بعد مرور ١٠ سنوات، على مؤتمر القمة العالمي، لم يجر تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه. لذلك، نحن بحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل ترجمة الاتفاق القائم إلى نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠١٥ على أبعد تقدير.

إن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) التي جرى الاتفاق عليها على أعلى المستويات

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): في مناقشة اليوم المشتركة بشأن تقرير مجلس الأمن (A/68/2) ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس، يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية،

وتؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به ممثل مصر في وقت سابق بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي سيُدلى به بالنيابة عن مجموعة L.69. وبعد اليوم بأسابيع قليلة، أي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، ستحيي الجمعية، عمداً أو عن غير قصد، الذكرى السنوية الخمسين لاتخاذ القرار ١٩٩١ (د-١٨) المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي". وفيما يتعلق بالفرع ألف من ذلك القرار، فإن الهدف كان هدفاً متوازناً على نحو مثير، وهو، زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن من ٦ إلى ١٠، بغية مراعاة تَغْيَر الواقع في عالم عام ١٩٦٣.

وقد اتُخذ القرار بالتصويت بعد جهد جهيد: فلم يكن أي عضو من الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن يعتقد أنه من الممكن تأييد ذلك التطلع المتواضع. بل إن عضواً من الأعضاء الدائمين الخمسة لم يتمكن من التصويت، إذ حُرم من مقعد في الأمم المتحدة في ذلك اليوم. وفي ذلك الوقت، كانت جامايكا وترينيداد وتوباغو العضوين الوحيديين في الجماعة الكاريبية كما نعرفها اليوم، الدولتين العضوين في الأمم المتحدة. لكنهما، بوصفهما من مقدمي اقتراح التوسيع ومن المؤيدين الفعالين للعملية التي أدت إلى اعتماده، اعتُبرتا من بين الأطراف الفاعلة من أجل تحقيق تغيير هادف. وبالتالي، وإذ ترحب الجماعة الكاريبية بعقد مناقشة اليوم بشأن إصلاح مجلس الأمن، فإنها تدرك المسؤولية التي تتشاورها جميعاً عن تحقيق الإصلاح الهادف، لما فيه أفضل مصلحة للأمم المتحدة والشعوب التي تخدمها. وهدف هذا الإصلاح، في رأينا، ينبغي

جانب واحد من الجوانب على الأقل، أي الحاجة إلى الشروع في إجراء مفاوضات تستند أخيراً إلى نص. عندها فقط سوف تكون هناك فرصة لتحديد نقاط مشتركة بين الأعضاء والمشاركة في عملية حقيقية للأخذ والعطاء.

ومن ثم، فإننا نحييكم سيدي الرئيس على المبادرة، ونرحب بقرار إنشاء فريق استشاري من السفراء البارزين لتقديم إسهامات لبدء المفاوضات الحكومية الدولية.

وكما تقولون، فإن هذا الإسهام ينبغي أن يجسد الأفكار التي اقترحت أثناء المفاوضات حتى الآن وتحديد الخيارات المتاحة. ونحن في مجموعة الأربعة نؤمن بأن عمل الفريق الاستشاري سيمكّن المفاوضات الحكومية الدولية من الانتقال إلى المفاوضات المستندة إلى النص. ونهنيء زملاءنا على تعيينهم وتطلع إلى نتيجة عملهم واستئناف المفاوضات الحكومية الدولية.

ومن جانبنا، واستجابة للنداء الوارد في الرسالة المؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن بلدان مجموعة الأربعة، سيدي، على استعداد للمشاركة في اتخاذ إجراءات جماعية بغية السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة فيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن. ونحن على استعداد للمشاركة بفعالية في تلك العملية بروح من المرونة. كما نشجع الآخرين على إبداء الروح ذاتها المطلوبة للمشاركة فيعملية تفاوض تستحق أن تسمى كذلك، من حيث مضمونها وليس من حيث مجرد اسمها. والاعتراض على المفاوضات المستندة إلى النص لا يتنافى مع روح تحقيق النتائج فحسب، ولكن مع المنطق الأساسي للدبلوماسية المتعددة الأطراف. فلنُقم جميعاً بالسعي الحثيث إلى الوفاء بالمهام التي ما زالت عالقة لنثبت أن إصلاح مجلس الأمن ممكن.

وفي الختام، نشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على مبادرتكم، التي يمكن أن تُقَرِّبنا بخطوة هامة صوب هدفنا المشترك، وهو بناء مجلس أمن أوسع تمثيلاً وأكثر فعالية وشفافية.

كما تعهدوا بمواصلة الجهود للتوصل إلى قرار بغية تحقيق ذلك الهدف، وطلبوا إلى الجمعية العامة استعراض التقدم المحرز بحلول عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من تلك التعهدات، فإن تأييد التعجيل بالإصلاح لن يكون له أي مغزى في واقع الأمر ما لم تقم الجمعية باتخاذ إجراء لترجمة ذلك التوافق في النوايا إلى خطة عمل هادفة. فقد تغير العالم كثيرا في العقود الخمسة الماضية مما جعل ضرورة زيادة تجسيد المجلس للحقائق الجغرافية والسياسية المعاصرة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. والمفاوضات الحكومية الدولية التي انطلقت قبل خمسة أعوام بموجب القرار ٥٥٧/٦٢، يجب الآن إعادة تنشيطها وإعادة توجيهها صوب تحقيق النتائج. وبالتالي، فإن الجماعة الكاريبية ترحب باعتزامكم، سيدي الرئيس، وضع الأساس لإجراء المفاوضات، بما في ذلك إيجاد الخيارات بشأن سبيل المضي قدما. وهذه الخيارات ينبغي أن تكون مستندة إلى تقييم موضوعي لمناقشاتنا اليوم والجولات التسع من المفاوضات الحكومية الدولية التي أجريت حتى الآن. يجب أن يتم عرض أسس المفاوضات في شكل عملي قابل للتداول حيث يمكن بدء مفاوضات حقيقية تقوم على الأخذ والعطاء. وإذا نرسم الطريق إلى الأمام، يجب أن تبين الأسس بوضوح أين تلتقي المواقف المختلفة للدول الأعضاء وأين لا تزال تعاني من اختلافات، ويجب أن تجسد مواقف جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك الأغلبية، بطبيعة الحال.

وفي هذا المسعى، لدينا كامل الثقة في حكمكم، سيدي الرئيس، بوصفكم رئيس الجمعية العامة. وتمثل مبادرتكم تعيين فريق استشاري لمساعدتكم في هذا المسعى ضمنا إضافيا بأن يتم تجسيد جميع الآراء على النحو الواجب. ولدينا كل الثقة بأن السفير تانين، الذي قمتم بإعادة تعيينه لترؤس المفاوضات الحكومية الدولية، والسفراء الذين يشكلون فريقكم الاستشاري سيعملان على تحقيق المصلحة العليا للعملية وإحراز التقدم، ونحن نهنئهما ونقدم لهما دعمنا الكامل.

أن يكون هو جعل المنظمة وجميع أجهزتها الرئيسية مناسبة للقرن الحادي والعشرين. وينبغي أن يعزز تمثيلية مجلس الأمن، وإرساء الديمقراطية فيه، وإخضاعه للمساءلة، وتيسير الوصول إليه، وزيادة فعاليته. وفي ذلك الصدد، من المستصوب أن نذكر بكلمات ممثل إحدى الدول الأعضاء الذين شاركوا في ذلك التصويت المصري قبل عقود:

”ينبغي للأمم المتحدة أن تراعي، وتجسد، مصالح مجموعات الدول القائمة حقا في عالم اليوم، بدلا من السماح لنفسها بأن تصبح هيئة محافظة منفصلة عن الواقع.“ (A/PV.1285، الفقرة ٧٩).

وأيا كان المقصود من تلك الكلمات عندما نُطِقَ بها أول مرة، فإن لها الآن صدى يناسب نظرنا الحالي. فهل يجسد مجلس الأمن اليوم بإخلاص مصالح مجموعات الدول القائمة في عالم اليوم؟

وترى الجماعة الكاريبية أن أي جواب موضوعي على ذلك السؤال لا يمكن أن يُسَجَّل إلا على النحو السلبي. وبالتالي، فإن الجمعية تتحمل المسؤولية عن كفالة القيام باستجابة إيجابية ومناسبة. وهكذا، فإننا نشيد بقيادتكم، سيدي الرئيس، في تسليط الضوء مرة أخرى على مسألة إصلاح مجلس الأمن. فمما لا شك فيه أنه أكثر المسائل إلحاحا لمستقبل الأمم المتحدة. ولا ريب أن ذلك هو السبب الذي جعل قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠ يتعهدون ”بتكثيف جهودهم لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“ (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٣٠)؛ ويقومون، في مؤتمر القمة العالمي، مرة أخرى بتأييد التعجيل بإصلاح مجلس الأمن باعتباره

”عنصرا أساسيا في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة، وذلك بهدف جعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته.“ (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣).

الجمعية العامة من قطع شوط لا رجعة فيه، في سعينا إلى إصلاح مجلس الأمن بحيث يجعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية وخضوعا للمساءلة. فبدون هذا الإصلاح، من المرجح أن تتضاءل. بمرور الوقت فعالية قرارات مجلس وشرعيتها وتنفيذها. وكما كان الحال قبل ٥٠ سنة وخلال عملية النظر في هذه المسألة الهامة، ستبقى المشاركة البناءة للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تؤيد إصلاحا حقيقيا للمجلس.

السيد بارت (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم اليوم باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال، المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة".

يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن مجموعة متنوعة تتكون من ٤٢ بلدا ناميا من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ المتحدة وتوحدتها قضية مشتركة - تحقيق إصلاح شامل وطويل الأمد لمجلس الأمن. تؤمن مجموعتنا إيمانا راسخا بأن التوسع في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة العضوية في مجلس الأمن أمر لا بد منه لكي يجسد على نحو أفضل حقائق العالم المعاصر وليصبح مجلس الأمن خاضعا لقدر أكبر من المساءلة، وأكثر تمثيلا وشفافية، والأهم من ذلك، أكثر أهمية.

نهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، كما نشيد بكم لإعادة تعيين السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية ليقود أعمالنا إلى الأمام في هذه المناقشة الهامة. إن إعادة تعيينه تمثل تجسيدا مرحبا به للثقة الجماعية فيه من جانب العضوية الأوسع نطاقا للأمم المتحدة، وكما أشرتم بحق في رسالتكم، تساعد في الحفاظ

وأبقت الجماعة الكاريبية قيد نظرها على أرفع المستويات السياسية الحاجة إلى إحراز تقدم حاسم بشأن هذه المسألة الهامة، كما أن وفودنا ملتزمة التزاما تاما بالاضطلاع بدور بناء في هذه العملية. وأشار المؤتمر الرابع والعشرون الذي يعقد بين الدورات لرؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية، الذي عقد في بورت - أو - برانس وفي شباط/فبراير، إلى "النشاط الطويل الأمد للجماعة الكاريبية في المفاوضات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"، ودعا إلى مزيد الاستعجال في التوصل إلى إصلاح ذي أمد طويل لمجلس الأمن. ولذلك، أود أن أؤكد من جديد موقف المنطقة بشأن الأوجه الرئيسية لإصلاح المجلس.

تؤيد الجماعة الكاريبية توسيع فئتي العضوية كليهما، الدائمة وغير الدائمة. وندعو إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من ١٥ إلى ٢٧. وترى الجماعة الكاريبية أنه ينبغي تعزيز دور البلدان النامية في فئتي العضوية كليهما. وفي هذا الصدد، ما فتئت الجماعة الكاريبية متشبثة بتأييدها لإدراج أفريقيا في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن. وتدعو الجماعة الكاريبية إلى إعطاء مقعد خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار إصلاح الأمم المتحدة. وتؤيد الجماعة الكاريبية إلغاء حق النقض. ومع ذلك، وفي حالة الإبقاء عليه، نرى أنه يجب أن يكون لجميع الأعضاء الدائمين نفس الحقوق والامتيازات في مجلس الأمن بعد إصلاحه. وتدعو الجماعة الكاريبية إلى تحسين أساليب عمل المجلس بغية زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في عمله وتعزيز المساءلة والشفافية. أما بخصوص العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، فتوصي الجماعة الكاريبية بأن يتم اعتماد التدابير المناسبة لتمكين الجمعية العامة من العمل بفعالية بوصفها الجهاز التمثيلي الرئيسي للتداول وتقرير السياسات في الأمم المتحدة.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن وطيدي أمل الجماعة الكاريبية في أنه في ظل قيادتكم القديرة، سيدي، ستمكن

ففتي العضوية، وهو الاقتراح الذي سبق أن حظي بتأييد العضوية الأوسع نطاقاً حيث جرت المفاوضات الحكومية الدولية. وهذا، بدوره، تم الاعتراف به في تقييم الرئيس المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢.

ولذلك، فإننا نشيد بمبادرتكم، سيدي، لتوليد الزخم في هذه المناقشة بدعوتكم لالتزام الفريق الاستشاري من أجل تقديم إسهامات لبدء المفاوضات الحكومية الدولية بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن واثقون من أن المفاوضات الحكومية الدولية ستحرز تقدماً ملموساً بقيادتكم القديرة هذا العام على أساس النص المقدم من الرئيس الذي يناقشه الفريق الاستشاري حالياً. ولكن، يبدو أن قلة مختارة تأخذ العضوية الأوسع رهينة لمنعها من القيام بأي تحرك إلى الأمام. وتحدي سلطة رئيس الجمعية العامة الذي انتخب بشكل جماعي وبالإجماع لا ينبغي بخير بالنسبة لتلك الهيئة، خصوصاً بعد أن أوضح الرئيس أن دور الفريق الاستشاري بحث وليس له دور تفاوضي.

وعلى ذلك، ندعوكم، سيدي الرئيس، إلى أن تأخذوا العملية التي شرعتم فيها إلى نهايتها المنطقية، فإن فعلتم ذلك، ستحظون بكامل دعم الأغلبية الساحقة من الأعضاء. وجهود قلة من الرافضين الدائمين لأي تقدم، إن نجحت بأي حال في إفساد مبادرتكم، لن تكون سوى عثرة على الطريق. ولديكم كل السلطة الضرورية لاستكمال مبادرتكم بنجاح. ومن المهم ألا تستمر هذه المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن بلا نهاية في الأفق. ونحن نفهم أنه ينبغي إيلاء الاعتبار لإجراء هذه المناقشات في إطار زماني ما.

في عام ١٩٦٣، أي منذ ٥٠ عاماً، حدث آخر توسيع في عضوية مجلس الأمن من ١١ إلى ١٥ - وهي زيادة متواضعة بواقع أربعة في فئة العضوية غير الدائمة ليس إلا. ومنذ ذلك الحين، ازداد عدد أعضاء الأمم المتحدة من ١١٣ إلى ١٩٣.

على استمرارية الذاكرة المؤسسية لتاريخ المفاوضات الحكومية الدولية.

أود أن أوضح أن هذا البيان لا يتعلق سوى بالبند ١٢٣ من جدول الأعمال، "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة"، ولا يشمل بند جدول الأعمال بشأن تقرير مجلس الأمن.

نشكركم، سيدي، على إضفاءكم القيادة والزخم على هذه المناقشة التي تبدو مستعصية على الحل بشأن إصلاح مجلس الأمن بدعوتكم لالتزام فريق استشاري كلف بتقديم إسهامات في شكل خيارات بشأن المضي قدماً، ونأمل في أن يعقد اجتماعه في موعد لا يتجاوز الأسبوع المقبل. والإسهام المقترح من فريقكم الاستشاري سيساعد على سد الحلقة المفقودة الأكثر أهمية في المفاوضات الحكومية الدولية حتى الآن، ألا وهي عدم وجود نص. لقد كلفت المفاوضات الحكومية الدولية ببدء مفاوضات تقوم على النص، وبالتالي فإن إجراء المفاوضات في فراغ من خلال بث البيانات مراراً وتكراراً بشأن المواقف المعروفة، ثم العود مرة أخرى إلى طور الإعداد، يتناقض مع الولاية وببساطة لا يفضي إلى إحراز التقدم.

كما كانت المفاوضات القائمة على النص الطريق إلى الأمام التي اقترحتها رئيس المفاوضات الحكومية الدولية في رسالته المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، الذي أعرب فيها بوضوح الحاجة إلى إعداد ورقة عمل موجزة لتصبح الأساس لمفاوضات فيها أخذ وعطاء.

كما استمع اجتماع المفاوضات الحكومية الدولية الذي عقد مؤخراً في ٢٧ حزيران/يونيه، إلى ٣٣ من المتكلمين الـ ٤٤ يدعون تحديداً إلى إجراء مفاوضات تقوم على النص، والعديد من الوفود تدعو إلى هذه المفاوضات باعتبارها الخطوة المنطقية التالية، وإلى وجوب أن يعترف النص بضرورة توسيع

فقد طرحت مجموعة L.69 أيضاً عدداً من الاقتراحات لتحويل تفاعلاتنا ومداولاتنا إلى مفاوضات حقيقية. ونأمل أن يضع الفريق الاستشاري اقتراحات L.69 ضمن مدخلاته. ومجموعة ربما كانت تضم أكبر عدد من بلدان العالم النامي ذات التفكير المتقارب على مستوى العالم، فقد استطاعت تعزيز تقاربها في الآراء مع المجموعة الأفريقية وتكوين موقف مشترك. وهو موقف يكرس الإصلاحات الشاملة ويتجنب عمداً نهج التجزئة الذي اعتاد بعض المعطلين للحركة على طريق الإصلاحات استخدامه للإبقاء على العملية رهينة. وأود أن أكرر أن مجموعة L.69 تقر وتدعم الموقف الأفريقي المشترك كما يعبر عنه توافق آراء إيزولويني. وتعزيز هذا التقارب يفيد الزخم في عملية المفاوضات الحكومية الدولية، الأمر الذي ينبغي إقراره أيضاً ضمن مدخلات الفريق الاستشاري للرئيس.

واليوم، ونحن نرى عدم قدرة مجلس الأمن على الاستجابة في الوقت المناسب لقضايا الحرب والسلام الملحة؛ وعندما نرى أن قرارات المجلس تتعرض للانتقاد بشكل متزايد من جانب العموم وقطاعات كبيرة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، التي تتشكك لا في صفته التمثيلية فحسب، بل وفي مصداقيته، إلى حد رفض بعض الدول الأعضاء قبول العضوية في المجلس، ينبغي أن ينظر إلينا على أننا نحاول بشكل إيجابي استعادة كرامة تلك الهيئة الأساسية من خلال إصلاحها لكي تعبر عن الحقائق المعاصرة. ولذا، فإن مبادرتكم، سيدي الرئيس، فرصة تلقى منا جميعاً كل الترحيب للاستفادة من الزخم الحالي ودفع عملية المفاوضات الحكومية الدولية إلى نهايتها المنطقية.

ومجموعة L.69 ملتزمة بالقيام بدورها في ضمان ألا تترك تلك النتيجة التي نتوخاها جميعاً لأجيال المستقبل، بل إنها تحققت الآن وهنا، تحت قيادتكم القديرة، سيدي الرئيس.

السيد برنارديني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، أود بداية أن أعرب عن

أي أضيف ثمانون عضواً، ولكن ذلك لم يحدث تغييراً يذكر في تشكيل هذه الهيئة الرئيسية في المنظمة، الموكول إليها صون السلام والأمن الدوليين. هذا وضع غريب حقاً، حيث أن ٧٥ في المائة تقريباً من عمل مجلس الأمن ينصب بشكل محدد على قارة أفريقيا، مع ذلك، ومنذ إنشاء هذه الهيئة، لا يوجد بها ولو عضو دائم واحد من القارة الأفريقية التي تضم ٥٣ دولة. لذلك، لا بد أن نمضي قدماً وفق إطار زمني يقوم على أساس النتائج كحتمية مطلقة. وأي تقاعس عن ذلك لن يعتبر إلا تعطيلاً لأي تقدم. ونحن إنما نهزم أنفسنا بأنفسنا بفرض أطر زمنية مصطنعة.

ومجموعتنا مقتنعة تماماً أنه بحلول عام ٢٠١٥- الذي سيشهد الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، إلى جانب مرور ١٠ سنوات على انعقاد القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، حيث فوزنا رؤساء دولنا وحكوماتنا كافة بولاية إصلاح مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن، ستكون الفرصة مناسبة لتحقيق نتائج ملموسة بشأن هذا الموضوع الملح. وقد انقضت ثمانية أعوام منذ كلفنا رؤساء دولنا في الفقرة ١٥٣ من الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) بإصلاح مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن لجعله أوسع تمثيلاً وأكثر كفاءة وشفافية، وبالتالي تعزيز فعاليته وشرعيته في تنفيذ قراراته. ومن قرابة ١٢٠ من رؤساء الدول والحكومات الذين خاطبوا الجمعية العامة من هذه المنصة نفسها خلال المناقشة العامة في الدورة الثامنة والستين، طالب ٧٩ منهم بشكل قاطع بإصلاح سريع للمجلس. ولذلك، علينا أن نحقق نتائج في ولاية قادتنا بالعمل صوب عملية تستند إلى نص يمكن من خلاله تحقيق نتائج ملموسة في عام ٢٠١٥. وإن فشلنا في ذلك، سيعتبر هذا فشلاً جماعياً في تنفيذ كل ما وقع عليه قادتنا في عام ٢٠٠٥.

وبوصفها المجموعة الوحيدة التي ازدادت عضويتها على مر السنين، وتماشياً مع تقليدنا بالدعم الفعال لعملية الإصلاح،

التسلسل الهرمي - ليس داخل فرادى المجموعات الإقليمية فحسب - بل في الإطار الأوسع للمجتمع الدولي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم حدة الخلافات والانقسامات عوضاً عن حلها.

ويدرك الاتحاد من أجل توافق الآراء تطلعات مجموعة الدول الأفريقية إلى التمثيل العادل، وعزمها على الاضطلاع بدورها المناسب في أعمال المجلس. ونقر على وجه الخصوص بأن المطلب الأفريقي بالمساواة في الحقوق وإيجاد حل لمشكلة نقص تمثيل القارة تاريخياً، إنما هو مطلب باسم القارة الأفريقية بأسرها، خلافاً لسعي بعض الدول إلى السلطة والامتياز. ونقدّر أن قوة الموقف الأفريقي نابعة من وحدته وتوافق الآراء بين أعضائه. ونعترف أيضاً بالملكية وتوافق الآراء على الصعيد الإقليمي، وعليه، نعرب عن احترامنا لذلك الموقف. ونحن على استعداد لمواصلة العمل مع أفريقيا في مجال تعزيز نهج تحقيق المساواة لجميع المجموعات، وعدم التمييز بينها فيما يتعلق بتمثيلها في المجلس.

ويقينا فإن مجلس الأمن بحاجة - بما يتفق مع المقرر ٥٥٧/٦٢ - إلى إصلاح شامل يقوم على جميع المجموعات الخمس المترابطة فيما بينها: فئات العضوية، حق النقض، حجم التمثيل الإقليمي وأساليب العمل، والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. ولا يمكن لأحد أن يستفيد من اتباع نهج تجزئي أو الحلول السريعة بدافع الرغبة أساساً في زيادة عدد المقاعد في مجلس الأمن. وينبغي ألا نكرر الأخطاء التي ارتكبت في الماضي، حين أخفقت المحاولات الرامية إلى إحراز تقدم عبر الحلول الانقسامية المتعجلة، الأمر الذي جعل عملية الإصلاح برمتها أكثر تعقيداً.

لقد ذكرتم في ملاحظاتكم الاستهلاكية، سيدي الرئيس، الحاجة إلى التوصل إلى حل توافقي. والاتحاد من أجل توافق الآراء هو وحده الفريق التفاوضي الذي قدّم رسمياً مقترحات

تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، لتكرار إعرابكم عن رغبتكم في جعل إصلاح مجلس الأمن أولوية في ولايتكم. وكما تشير رسالتكم المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، فإن هذا الموضوع عنصر مهم في جهدنا الشامل لتعزيز منظمة الأمم المتحدة. وأضيف أن ذلك الجهد أصبح الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى ونحن نقرب من الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ومجلس الأمن يواجه أوقاتاً أكثر إلحاحاً وتحدياً. ويتوقف مستقبل كامل منظومة الأمم المتحدة ومصادقيتها على ما أرجو أن تكون لدينا القدرة على عمله.

نود أيضاً أن نشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الصين على عرض التقرير السنوي للأمين العام المقدم للجمعية العامة (A/68/2)، كما نشكر الولايات المتحدة على إعداد مقدمته.

هذه السنوات العديدة من المفاوضات لم تذهب عبثاً. لقد تبادلنا الآراء بصورة ودودة وشفافة، ولا سيما بشأن قضايا شائكة ذات اهتمام بالنسبة لسائر الأعضاء. والحوار دائماً ما يكون بناءً عندما يكون منفتحاً ومخلصاً، حتى ولو كانت هناك خلافات. والوعي والاحترام الكامل لهذه الانقسامات القائمة بين الأعضاء، ليس بشأن مضمون إصلاح مجلس الأمن فحسب، بل وفيما يتعلق بكيفية تحريك العملية إلى الأمام، هو تحدياً ما أود أن أوجز من خلاله العناصر الرئيسية لاقتراح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

وما زالنا مقتنعين تماماً بأن إنشاء أعضاء دائمين جدد سيكون خطأ. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى توخي الحرص في النظر إلى النتائج المترتبة عن هذا الحل. وفي رأينا أن هذا النهج لن يكون متوافقاً مع مصالح الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في جميع المجموعات الإقليمية. وفي الواقع فهو لن يحقق سوى مصالح عدد قليل من الدول الأعضاء الـ ١٩٣، ولن يكون خطوة نحو جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية. ومن شأن نتيجة كهذه أن تضيف تعقيداً آخر لا مبرر له من

التي تقتضيها مسألة بهذا التعقيد. وفي هذا الصدد، نوجه انتباه الجمعية إلى رسالتنا آنفة الذكر بشأن تكوين الفريق الاستشاري وولايته، على النحو المشار إليه في رسالتكم. بالتالي، وبصفتنا مجموعة تستند أنشطتها التفاوضية تماما إلى احترام تلك المبادئ، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان التأكيد اليوم - أمام جميع الدول الأعضاء - على الموقف الثابت للاتحاد من أجل توافق الآراء بشأن هذه المسألة.

وعلى وجه الخصوص، لا ريب أن أعضاء الفريق الاستشاري - بالنظر إلى خبرتهم وكفاءتهم المهنية التي لا يمكن إنكارها - قادرون على تقديم أفكار مفيدة إلى رئيس الجمعية. ونشدد على أنه لا يمكن لهذا الفريق أن يتجاوز عملية المفاوضات الحكومية الدولية والإطار الذي نص عليه المقرر ٥٥٧/٦٢، فضلا عن مقررات الجمعية العامة اللاحقة. وأنه يجب ألا يعرض للخطر الطابع القائم على أساس عموم العضوية لتلك العملية. وعليه، فإننا لا نعترف بأن ذلك الفريق مكلف بصياغة أي وثيقة بالنيابة عن الدول الأعضاء، بما في ذلك فرض أي نص تفاوضي باسم الآخرين. ومن شأن ذلك أن يتعارض تماما مع طابع تلك العملية القائمة على أساس عموم الدول الأعضاء.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن أي حل مستقبلي لعملية إصلاح مجلس الأمن سيقضي قيادة جريئة واستعدادا من جانب حكوماتنا للتوصل إلى حل توافقي. وذلك النهج في صميم مشاركة الاتحاد من أجل توافق الآراء في جميع دورات المفاوضات الحكومية الدولية التسع السابقة. لكن للأسف - وبكل صراحة - فإن جهودنا لم تقابل ببذل جهود مماثلة حتى الآن. ومع ذلك، أود أن أؤكد مجددا، باسم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل توافق الآراء، أننا نعتزم التمسك بهذا الموقف في الدورات المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية. ونحن عازمون على مواصلة المشاركة بمرونة وانفتاح سياسي

ملموسة بشأن إصلاح مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ بهدف الإسهام بصورة نشطة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. واقترح على سبيل المثال تخصيص مقاعد غير دائمة لآجال طويلة على أساس إقليمي. والاتحاد من أجل توافق الآراء مستعد للنظر في أفكار جديدة أخرى بغرض سد الفجوة مع المجموعات الأخرى، آخذا في الاعتبار جميع المقترحات والتطلعات المشروعة.

وأود أن أكرر التأكيد على التزام الاتحاد من أجل توافق الآراء على نحو كامل بالمقرر ٥٥٧/٦٢ علاوة على الالتزام فيما يتعلق بالمبدأ القائل بأن المفاوضات الحكومية الدولية تمثل المنتدى المشروع الوحيد المعني باتخاذ قرارات بشأن إصلاح مجلس الأمن، وإيجاد حل من شأنه أن يحظى بالقبول على أوسع نطاق ممكن. في ذلك الصدد، وبالإشارة إلى القرار الأخير بإنشاء فريق استشاري لرئيس الجمعية العامة بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن، فقد أعرب الأعضاء في الاتحاد من أجل توافق الآراء بالفعل عن تقييهم الوارد في الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، والتي تكرمتهم، سيدي، بالموافقة على الاستجابة لها باجتماعكم معنا يوم أمس. وقد أكدتم على أن مهمة الفريق ستقتصر فقط على غرض استشاري، وأنه لن يكون ممثلا لأي من الأطراف المتفاوضة، وأن الفريق الاستشاري لن يكون له دور تفاوضي أو ولاية تخوله صياغة أو تعميم أي مشروع وثيقة تفاوضية، أو أساس للمفاوضات. وأخيرا، أكدتم أيضا على أن الفريق الاستشاري لن يضطلع بمهام مزدوجة أو يكون بديلا عن المفاوضات الحكومية الدولية. ونشكركم على تلك الإيضاحات.

ومن الناحية الأخرى، وكما ذكرنا بالأمس، لا تزال هناك تفسيرات متضاربة لولاية الفريق. ولا يبدو البعض منها - على النحو الذي ذكرته بعض الدول الأعضاء هذا الصباح - أنه يكفل تحقيق التوازن والإنصاف والمساءلة والشفافية

من الاهتمام. ونذكر من بينها على وجه الخصوص، تأييد الاقتراح الفرنسي بإعداد مدونة لقواعد السلوك من أجل الحد الطوعي من استخدام حق النقض في حالة ارتكاب الفظائع الجماعية. وهو اقتراح طموح ويبحث على الارتياح على حد سواء. ونشجع الأعضاء الدائمين الآخرين في المجلس على النظر إليه بذهن مفتوح.

وأيا تكن الاقتراحات المطروحة على الطاولة، فإن بلجيكا، وهولندا تودان التأكيد على أنه ينبغي أن تبدي جميع الدول الأعضاء استعدادا للمشاركة في عملية تبادلية من الأخذ والعطاء، وأن تقديم التنازلات سيكون مطلوبا منا جميعا. فليس هناك بديل آخر، إن كنا نبغي إحراز التقدم بالفعل. ولقد كررنا القول مرارا بأنه يتعين علينا اتخاذ تدابير ترمي إلى تغيير الوضع الراهن.

وعقب اختتام المناقشة العامة اليوم، فإننا نتطلع إلى عقد الاجتماع الأول للمفاوضات الحكومية الدولية. ذلك أنه سيتيح لنا الخوض في مزيد من التفصيل. ونأمل في أن يهيئ لنا المجال لإجراء مفاوضات حاسمة ومستنيرة وملموسة. ونؤكد لكم، سيدي الرئيس، ولرئيس المفاوضات الحكومية الدولية، دعم بلجيكا وهولندا الكامل لسائر الجهود المخلصة التي من شأنها أن تؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي.

السيد غوربر (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخذ الكلمة بصفتي منسق فريق المسألة والاتساق والشفافية، وهو فريق عبر إقليمي يتكون من ٢٢ دولة، لأدلي ببيان مقتضب يتعلق فقط بالبند ٢٩ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير مجلس الأمن".

ويتألف فريق المسألة والاتساق والشفافية حاليا من الأردن، إستونيا، أوروغواي، أيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بيرو، تترانيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غابون، فنلندا، كوستاريكا، ملديف، المملكة العربية السعودية،

حقيقي، كي يتسنى لنا معا جعل المجلس مواكبا للواقع الجديد اليوم، فضلا عن زيادة فعاليته ومساءلته وشفافيته.

السيد كارل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أتكلم باسم مملكة بلجيكا ومملكة هولندا.

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة السنوية التي تجريها الجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن في الوقت المناسب. وأود أيضا أن أشكركم على رسالتيكما المؤرختين ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وعلى إدراج هذه المسألة مجددا في جدول الأعمال. ونشيد بقراركم تعيين السفير تانين. ونرى أنه يستحق الثناء على الدور النشط والبناء الذي اضطلع به بصفته رئيسا لعملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال السنوات القليلة الماضية. ونحن مقتنعون بأنه سيواصل العمل الجيد الذي أداه.

ويقينا فإن العملية الحكومية الدولية بحاجة إلى أن تستأنف في وقت مبكر. ونؤيد رأيكم، سيدي الرئيس، فيما يتعلق بوضع أساس لبدء المفاوضات الحكومية الدولية. ونرحب في ذلك الصدد، بإنشاء الفريق الاستشاري. ويجدون الأمل في أن يسفر تصميمكم عن توليد زخم جديد، ما دام هدفنا النهائي المتمثل في سعيها إلى جعل مجلس الأمن أكثر فعالية وشفافية وتمثيلا وقدرة على عكس الحقائق الجغرافية السياسية في القرن الحادي والعشرين، فضلا عن الإسهام في جعل الأمم المتحدة أكثر مصداقية وتعزيز النظام الدولي، أكثر أهمية من ذي قبل.

ونحن مدركون جميعا للأفكار الرئيسية بشأن إصلاح مجلس الأمن المقدمة من قبل المجموعات المختلفة في المفاوضات الحكومية الدولية. وقد جرى تقاسم بعضها مع الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، بما في ذلك بلجيكا وهولندا. ونحن نرى على سبيل المثال، أنه ينبغي توسيع المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. بعض الأفكار والمقترحات الأخرى أحدث عهدا، غير أنها تستحق منا مزيدا

بأرفع مستوى وقدم لكم دعمه الكامل. اسمحوا لي على المستوى الشخصي أيضا أن أهنئكم وأقدم لكم دعم وفد بلدنا الكامل بينما تديرون أعمال الدورة الحالية.

ونرحب كثيرا بمبادراتكم وقيادتكم، السيد الرئيس، لتنشيط عملية إصلاح مجلس الأمن بقوة. وكما قال زميلي من الجماعة الكاريبية، فإنها أحد أهم المسائل المطروحة على المنظمة اليوم.

كما نود أن نشكر ممثل الصين على تقديم تقرير مجلس الأمن (A/68/2).

ويتمثل الغرض الرئيسي من بياني اليوم في تناول مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة. في البداية، أود أن أرحب بإعادة تعيين السفير زاهر تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية، وهو أحد التطورات التي تتسم بإيجابية كبيرة ويضيف الاستمرارية المؤسسية التي تمس الحاجة إليها لهذه المناقشة.

وقبل الخوض في جوهر ملاحظاتي، أود أن أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثلا اليابان بالنيابة عن مجموعة الأربعة، وسانت كيتس ونيفيس بالنيابة عن مجموعة L.69. كما أود أن أعرب عن تأييدي التام للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم الجماعة الكاريبية، وأطلب من جميع الحاضرين إيلاء اهتمام خاص لما قاله.

وبعد أن تابعت عن كثب المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال السنوات الأربع والنصف الماضية في نيويورك، إضافة إلى ما يقرب من عقد قبل ذلك، أود أن أقدم عدد قليل من الملاحظات لوضع الأمور في نصابها بشأن بعض المسائل الرئيسية التي أثرت في الآونة الأخيرة.

أولا، شاركنا في تسع جولات من المفاوضات الحكومية الدولية منذ عام ٢٠٠٩، أجريت جميعها في الهواء بالمعنى

النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا. وقد أطلق الفريق في آيار/مايو بوصفه مبادرة جديدة لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ويعكس اسم الفريق اقتناعنا المشترك بأن ثمة حاجة إلى التحلي بتلك الخصائص في جميع أنشطة مجلس الأمن.

ويود الفريق أن يشكركم، السيد الرئيس، على منحنا هذه الفرصة لمناقشة التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2) هذه لحظة فارقة فيما يتعلق بالتفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، ومرحلة هامة لإمعان النظر فيما تحقق.

كما يود الفريق الإعراب عن الشكر لممثل الصين، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على تقديمه التقرير إلى عموم الأعضاء.

يعتقد الفريق بقوة أن مضمون التقرير له أهمية كبيرة، ونرحب بمنحنا فرصة لدراسة محتواه بعمق قبل التعليق عليه. لذا كنا سعداء لتلقي تأكيدات من مكتب الرئيس أنه سيعقد جلسة منفصلة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر - من المحتمل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر - لإتاحة إجراء مناقشة أكثر شمولاً بشأن البند ٢٩ من جدول الأعمال. وباسم الفريق، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطاء الدول الأعضاء الوقت الكافي لقراءة التقرير وتحليله بشكل واف، وبالتالي تحسين نوعية المناقشة. وسيدي الفريق بيان مفصل عن مضمون التقرير حينما تستأنف المناقشة فيما يتعلق بالبند ٢٩ من جدول الأعمال في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني بوجه خاص أن أتكلم هنا اليوم. بينما أستعد للمغادرة بعد أن قضيت أربع سنوات ونصف السنة في مقر البعثة الهندية لدى الأمم المتحدة، إنه لشرف عظيم لي أن أرى رئيس الجمعية العامة شخصا دأبت على اعتباره قائدا وكان لي نعم الصديق والمرشد. يشرفني للغاية أن أتكلم هنا اليوم بينما تترأس، السيد الرئيس، هذه الجلسة. وبطبيعة الحال هناكم وفد بلدي ممثلا

وكيفيتها، وماذا سيفعل بتلك الاستشارة. ولا بد لي، في هذا السياق، أن أذكر أنني أرى السفير نوبل سنكلير هنا وأقدر أيضا بالغ التقدير دوره وجهوده.

وأود أن أكرر أننا نرحب بمبادرة الرئيس ونأمل أن تساعدنا إسهامات الفريق الاستشاري في المضي قدما على أساس نص يقدمه رئيس الجمعية العامة.

كما أود أن أطلب إلى جميع الدول الأعضاء عدم اعتبار المفاوضات القائمة على نص تضر بالضرورة بموقف أي مجموعة، أو أنها قد تتسبب في تمييعه، ولا باعتبارها الكلمة الأخيرة، لأنه حينما يقدم الرئيس تلك الإسهامات للمفاوضات الحكومية الدولية، ستحظى كل دولة عضو بالسلطة الكاملة لاقتراح إضافات أو حذف أو تعديلات، والبناء على مبادرة الرئيس. لكن مجرد عدم إتاحة الفرصة أمام أي إسهام وإلقاء الشبهات يؤثر سلبا علينا جميعا.

الخرافة الثانية التي أود أن أتطرق إليها اليوم هي الحاجة، التي كثيرا ما يؤتى على ذكرها، إلى توافق كامل في الآراء من جانب مجموعة الرافضين أنفسهم، بحيث يشكل ذلك السبيل الوحيد للمضي قدما.

بالنسبة إلى مسألة معقدة وملحة كمسألة إصلاح مجلس الأمن، نعلم جميعا أنه عندما يحدث الإصلاح، سيتعين على الجمعية العامة أن تختبره في نهاية المطاف من خلال التصويت. هذا ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نتفق أيضا على أننا لم نصل إلى هذا الحد بعد ونعترف بذلك، لكن الإصرار على أنه لا يمكن أن يحدث تحرك إلى الأمام حتى يكون لدينا توافق كامل في الآراء ليس سوى تأخير لأي نوع من أنواع التقدم.

ولقد أثبتت التصريحات المتكررة من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين أثناء المفاوضات الحكومية الدولية، فضلا

الحرفي للكلمة. قد تكون تلك هي الحالة الوحيدة حتى الآن لمفاوضات تجري في إطار متعدد الأطراف بدون أي نص، وهو ما يتعارض مع المنطق الأساسي للدبلوماسية المتعددة الأطراف. كان يجب أن تبدأ العملية في المقام الأول على أساس النص. ويبدو لي أن أي شخص يقول أنه لا يمكننا الانتقال إلى المفاوضات القائمة على نص هو رافض للمضي قدما. لأنه إذا كنا لا نجري مفاوضات على أساس نص، فعلى أي أساس نجري المفاوضات؟

خلص رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، بعد أن ترأس ثماني جولات من المفاوضات على مدى خمس سنوات، وبعد أن أنصت جيدا وبوضوح لآراء جميع المجموعات المعنية، وكل دولة من الدول الأعضاء، إلى هذا الاستنتاج في رسالته المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، وأوصى، كما هو الحال في جميع عمليات الأمم المتحدة الأخرى، بأنه ينبغي أن يؤذن له بتقديم ما أطلق عليه وثيقة عمل موجزة لتمكين العملية من المضي قدما نحو مفاوضات حقيقية تتسم بروح الأخذ والعطاء. وحظي ذلك النداء بدعم واسع النطاق من الحضور في الاجتماع الأخير للمفاوضات الحكومية الدولية، الذي عقد في ٢٧ حزيران/يونيه.

بيد أننا علمنا في وقت لاحق أن حفنة مختارة من الرافضين احتجت على دور الرئيس وتوصياته، بالرغم من إقرار التوصيات في قرار التمديد الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع. وبغية معالجة شواغلهم، شكل رئيس الجمعية العامة في وقت لاحق فريقا استشاريا لمساعدته في تقديم إسهامات لتصبح أساسا للمفاوضات الحكومية الدولية، وتشكك الآن نفس المجموعة من الرافضين في سلطته للقيام بذلك. هذا في الواقع هو العبث بعينه. ببساطة لا يمكنك أن تحتفظ بالكعكة وتأكلها أيضا. ويعتقد وفد بلدنا اعتقادنا راسخا أنه بعد انتخاب الرئيس بالإجماع، فإنه يتمتع بالسلطة الكاملة في اختيار من يريد كمستشارين، وفيما يريد الاستشارة

عقد مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، عندما كلّفنا جميع رؤساء دولنا وحكوماتنا بتحقيق إصلاحات مبكرة لمجلس الأمن - سيكون فرصة هامة لإحراز نتائج ملموسة بشأن هذا الموضوع الملح للغاية.

ونأمل أن تتمكن جماعيا من العمل معا بطريقة بناءة وتطلعية، ليس بشأن هذه العملية فحسب، وإنما بشأن الجوهر أيضا، بينما نعمل على تنفيذ الولاية التي طال أمدها. السيد الرئيس، إن مبادرتكم والتزامكم الشخصي موضع تقدير بالغ، وفي نجاحكم يكمن سعينا الجماعي.

السيد العتيبي (الكويت): يطيب لوفد بلادي في البداية أن يتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى رئيس مجلس الأمن خلال الشهر الحالي، الممثل الدائم للصين، على تقرير المجلس (A/68/2) المعروض على الجمعية العامة. كما أتقدم بالشكر إلى وفد الولايات المتحدة على إعداد التقرير في شهر تموز/يوليه ٢٠١٣، وما تضمنه من أنشطة تعامل معها مجلس الأمن في السنة الماضية، وهي تشير إلى زيادة ملحوظة في حجم أعمال المجلس.

ويسرنا أن نعرب عن تهنئتنا للدول الصديقة، الأعضاء الجدد غير الدائمين في المجلس، على انتخابها لفترة السنتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥. كما نؤكد تأييدنا لبيان ممثل مصر نيابة عن دول حركة عدم الانحياز. ونرحب كذلك بالجهود المقدرة التي بذلها السفير ظاهر تانين في قيادة أعمال المفاوضات الحكومية، متمنين أن تشهد هذه الدورة تقدما ملموسا في مسألة إصلاح مجلس الأمن، وتحقيق إنجازا تاريخيا طال انتظاره يلي رغباتنا جميعا في تفعيل دور المجلس وتحسين إدائه.

لقد مضت أكثر من عشرين عاما على المناقشات الرامية إلى توسيع عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب وطرق عمله، وتم طرح العديد من المبادرات والأفكار. إلا أن القضية لا تزال متعثرة، وهي بحاجة إلى توفر الإرادة السياسية اللازمة لتقريب

عن الجمعية العامة، أن الأغلبية الساحقة تؤيد توسيع فئتي العضوية. وهذه أيضا ملاحظة أباها رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، بعد الاستماع إلى بيانات الدول الأعضاء على مدى السنوات الخمس الماضية. لذلك، نأمل أن يأخذ الفريق الاستشاري ذلك في الاعتبار لدى نظره في هذا الموضوع.

والخرافة الثالثة التي ليست في محلها هي الادراك بأنه خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية، هناك بعض البلدان ستدخل في الإطار الموسع، في حين أن بلدانا أخرى لن تدخله. نحن في الوقت الحاضر في مرحلة لا يتقرر أو يشار فيها إلى البلدان التي ستكون أعضاء في الإطار الموسع. إننا نحاول التفاوض فحسب، من خلال المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الأطر العريضة لما سيكون عليه مجلس الأمن الموسع، ونطرح خيارات قابلة للتطبيق على كل مسألة من المسائل الخمس الرئيسية المحددة في القرار ٥٥٧/٦٢.

ومن خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، لدينا ولاية من رؤساء دولنا نحن بحاجة إلى تنفيذها. وإذا سمحنا للأقلية الصغيرة، وإنما المسموعة، من الطامحين بإفشال المضي في هذه العملية إلى الأمام، فسوف نفشل حينئذٍ في واجبنا تجاه الوفاء بهذا الالتزام.

وهذا يقودني إلى الكلام النهائي. إن ممارسة إصلاح مجلس الأمن لا تبدو ماضية في الاتجاه الصحيح ما لم يتم التوصل إلى النتيجة المتوخاة. والتطورات التي حدثت مؤخرا في جميع أنحاء العالم زادت من التشكيك ليس في الصفة التمثيلية لمجلس الأمن فحسب، بل وأيضا في مصداقيته، بينما الاصوات التي تنادي بالتغيير تعلق يوما بعد يوم.

كل هذه الأمور تتصف بالأهمية ولا يمكن تجاهلها في سعيها الجماعي لتحقيق إصلاح مجلس الأمن. إننا بحاجة إلى وضع جدول زمني يتركز على النتائج، وعام ٢٠١٥ - الذي سيكون الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة والعاشرة منذ

رابعا، إن مسألة حق النقض يجب أن توضع وفق حدود وضوابط تقن استخدام حق النقض، مثل استخدام "الفيتو" فقط في المسائل التي تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق.

خامسا، إن أي زيادة تطرأ على مقاعد مجلس الأمن يجب أن تأخذ في الاعتبار إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة في الوصول إلى عضوية المجلس والمساهمة في أعماله. كذلك يجب عدم إغفال حق الدول العربية والاسلامية في التمثيل الذي يتناسب مع عددها وأهميتها ومساهماتها في الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ما يتصل بتحسين أساليب عمل المجلس، بما في ذلك المطالبات الداعية إلى ترشيد استخدام حق النقض، فإن دولة الكويت ترحب بالمقترح الفرنسي بشأن الحد من استخدام الفيتو في حالات الجرائم ضد الانسانية، من خلال امتناع الدول الخمس الدائمة العضوية عن ذلك بشكل طوعي. وفي هذا الصدد، أود أن أعبر عن تقدير بلادي وتفهمها لموقف المملكة العربية السعودية الشقيقة بشأن العضوية في مجلس الأمن، حيث نشاطها الاستياء حيال عجز المجلس عن الوفاء بالتزاماته ومسؤولياته تجاه حفظ السلم والأمن الدوليين، خاصة بالنسبة إلى القضايا العربية والاسلامية.

ويؤكد وفد بلادي دعمه للرسالة التي وجهها إلى رئيس الجمعية العامة الممثل الدائم للبحرين بصفته رئيس المجموعة العربية بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، حيث أكد فيها على موقف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن، وهو المطالبة بتمثيل عربي دائم في أي توسيع مستقبلي في فئة المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، وذلك على النحو الوارد في الورقة المجمع التي أعدها رئيس المفاوضات الحكومية. كما أود أن أؤكد على أن المفاوضات الحكومية هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع

وجهات النظر وللوصول إلى الهدف المنشود. فالتحديات المتواترة في الساحة السياسية الدولية تدفعنا إلى بذل مزيد من الجهد لتحسين مسار المفاوضات، والتأكيد على العمل الجماعي. والهدف المراد تحقيقه أكثر سموا ونبلا، وهو يشمل المجتمع الدولي بأكمله. لذلك، أية مقترحات في ما يخص توسيع مجلس الأمن وإصلاحه يجب أن تحظى باتفاق عام، أو على الأقل بأكثر قدر من التوافق بين الدول الأعضاء. وطوال الأعوام الماضية، ما فتئ موقف دولة الكويت من عملية إصلاح مجلس الأمن ثابتا ومبدئيا، وهو يركز على الثوابت الرئيسية التالية.

أولا، إن مسألة إصلاح مجلس الأمن يجب أن تكون وفق تصور عام يهدف إلى الاستمرار في عملية الإصلاح وتطوير أجهزة الأمم المتحدة كافة، والتطلع إلى إضفاء مزيد من التكامل والتوازن في عمل المنظمة، وضرورة التركيز على تطوير علاقة مجلس الأمن بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، ولا يتم التعدي على اختصاصاتها كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن يقتصر دور مجلس الأمن على إداء المهمة الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، إن أية أفكار يتم تداولها لإصلاح مجلس الأمن يجب أن تكون نابعة من حرصنا جميعا على تمكين المجلس من أن يصبح أكثر تمثيلا للدول الأعضاء في المنظمة، ويعكس الواقع الدولي الذي تغير كثيرا منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥.

ثالثا، من الأهمية بمكان مواصلة العمل على تحسين طرق عمل مجلس الأمن وأساليبه، وإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح على أعماله، واعتماد لائحة إجراءات عمل دائمة ورسمية لتحسين طريقة العمل في مجلس الأمن وتنظيمها.

الأمن، ينبغي لنا أن نتساءل عما إذا كانت تُقضي حقا إلى مجلس أكثر توازنا، أو إلى هيئة مجزأة تُفضّل فيها بعض مناطق ودول محددة على حساب أخرى. وهل سيكون المجلس بعد إصلاحه مجهزا للتعامل مع عالم سريع التغير؟

لقد دعت روسيا إلى جعل مجلس الأمن هيئة أكثر تمثيلا. لكنّ هذه الجهود ينبغي ألاّ تَمَسَّ قدرة المجلس على الاستجابة بسرعة وفعالية للآزمات والتحديات الناشئة التي تزداد اليوم إلحاحا، بينما نشهد عددا متزايدا من النزاعات في جميع أرجاء العالم. وإننا نؤيد الإبقاء على المجلس كما هو، أي محدودا. وينبغي لعدده الأمثل ألاّ يتجاوز ٢٠ عضوا. ونرى أنه سيكون من غير المقبول تقييد صلاحيات الأعضاء الخمسة الدائمين، مثل استخدام حقّ النقض، التي هي تجسيد للمساهمة التاريخية التي قدّمها الأعضاء الخمسة الدائمون في تأسيس الأمم المتحدة. وأود أن أذكر أيضا بأنّ حقّ النقض عامل هام دفع أعضاء مجلس الأمن إلى إيجاد حلول متوازنة، والتعدي على تلك الصلاحية سيكون خطأ من وجهتي النظر التاريخية والسياسية معا. وقد مكنتنا حقّ النقض في الماضي من تفادي اتخاذ قرارات من شأنها النهوض بالخطة السياسية لمجموعة وحيدة من الدول، ممّا يعقّد الجهود لحل المشاكل التي تستدعي حلولاً سريعة وملائمة.

إننا، شأن آخريين عديدين، ندعم دعما كاملا فكرة عملية إصلاح المجلس، التي تعود كليا إلى الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يساورنا الشكّ حيال ممارسة غير شفافة، تشمل تشكيل مجموعات مختلفة ذات عضوية محدودة، تسعى إلى إيجاد أسس لمواصلة المفاوضات، بدون ولاية من الجمعية العامة للقيام بذلك. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الانقسام بين الدول الأعضاء، ونشكّ بأنه سيشتجّع عملية إصلاح بناءة. والجمعية العامة حرة طبعاً في الإصغاء إلى المشورة باختلاف أنواعها، طالما أنها لا تفرض هذه الأفكار على الأعضاء الذين يحاولون التفاوض بشأن إصلاح مجلس

مجلس الأمن وإصلاحه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ الذي وضع أسس المفاوضات وملكية الدول الأعضاء لها.

إن ما يشهده المجتمع الدولي من تحديات متسارعة وقضايا متداخلة يجعلنا أكثر تصميمًا وإصرارًا على تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز دور مجلس الأمن وتفعيله، لكي يصبح أكثر قدرة وفعالية إزاء مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، ويتمتع بمناخ أكثر تمثيلا وشفافية وحيادا ومصداقية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
إننا نرحب بجلسة اليوم، التي تتيح لجميع الدول الأعضاء فرصة سانحة لمناقشة موضوع مجلس الأمن وأعماله، فضلا عن الجهود المبذولة لإصلاحه. فهذه المناقشات الشفافة بالغة الأهمية. ونحن ممتنون للممثل الدائم للصين، السفير ليو جيبي، الذي عرض التقرير السنوي للمجلس (A/68/2) بصفته رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر.

ونود أن نشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي قام بعمل بارز في إعداد التقرير وتفصيله. وهو بالإجمال يجسّد بموضوعية أعمال المجلس طوال السنة الماضية. وقد تابع المجلس العمل بنشاط للتصدي لأكثر التحديات الراهنة إلحاحا، وهذه حقيقة تُثبت المشروعية الفريدة للمجلس في عيون المجتمع الدولي، بصفته الهيئة المنوط بها تسوية النزاعات التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من كل النقد الميسّس، يكشف التحليل المقارن الموضوعي أنّ المجلس هو إحدى أكثر المؤسسات الدولية فعالية.

من الواضح أنّ إصلاح مجلس الأمن هام جدا، ولكن ينبغي ألاّ يُسمح له أن ينتقص من قدرة المجلس والجمعية العامة على التصدي للتحديات العالمية الحقيقية، بغية تلافي المشاكل في المستقبل. فدعونا لا نفترض أنه من شأن مجلس أمن أوسع أن يكون أكثر قدرة على إيجاد الحلول الملائمة. فمن المرجّح أن يعقّد تلك العملية. ولدى النظر في إصلاحات محددة لمجلس

الأمن (A/68/2)، ووفد الولايات المتحدة على المساهمة في صياغته. كما أود أن أوجه إليكم، سيدي الرئيس، امتناني العميق على جعل إصلاح مجلس الأمن إحدى أولوياتكم. وإنني أؤكد للجمعية دعم بلدي الثابت لأيّ جهد يرمي إلى النهوض بعملية حكومية دولية بشأن هذه المسألة في إطار ولاية الجمعية العامة، كما ذُكر في القرار ٥٥٧/٦٢.

وأودّ كذلك أن أحيي ميسر المفاوضات، الممثل الدائم لأفغانستان، السيد تانين، على جهوده الدؤوبة في تنسيق المناقشات حول إصلاح مجلس الأمن، وأهنته على تحديد ولايته أثناء هذه الدورة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا سيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، ومصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وبينما يمرّ العالم بتغييرات جغرافية استراتيجية عميقة، تُقرّر جميع البلدان تقريبا الآن بضرورة إعادة مواءمة العلاقات الدولية والديناميات التي تحكمها مع الوقائع الدولية والإقليمية الراهنة. ولا يمكن لمجلس الأمن، الذي هو في صميم تلك الديناميات، بصفته الهيئة المكلفة صون السلام والأمن الدوليين، أن يكون بمنأى عن هذا الإصلاح. فيجب إصلاح مجلس الأمن لتمكيننا من تعزيز فعاليته وقدرته على تسيير أعماله، متولّي مسؤولياته الكاملة بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، عملا بميثاق الأمم المتحدة.

إن تونس، التي شاركت في عدة عمليات لحفظ السلام منذ ستينات القرن الماضي، وأسهمت في تسوية النزاعات من خلال وحياتها في عمليات حفظ السلام أو من خلال دبلوماسيتها، تعرف جيدا تحديات الحرب وبؤر التوتر. ويبقى بلدي مقتنعا بأنّ مجلس الأمن، بمثل هذا التكوين الحصري وهذه الآليات المتشددة، سيجد صعوبة في تلبية الاحتياجات الحالية إلى تدخل سريع وفعال وملئم في النزاعات الناشئة، أو تلبية تطلعات الشعوب في جميع أرجاء العالم، التي ترى في

الأمن. وإننا مقتنعون بأنه لا يمكن إصلاح مجلس الأمن عبر عملية حسابية، باستحداث نماذج تصويت مختلفة للحصول على الحد الأدنى اللازم من عدد الأصوات. وهذا لن يؤدي إلى تعزيز سلطة مجلس الأمن ولا إلى تعزيز المنظمة العالمية.

وإذا لم نستطع التوصل إلى توافق آراء بشأن إصلاح مجلس الأمن، فمن المؤكد أننا، لأسباب سياسية، بحاجة إلى كسب دعم الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، أي بالتأكيد أكثر من الحد الأدنى لتصويت الأغلبية الممثل في ثلثي الأعضاء التي تُتيحها الجمعية العامة. وإننا مستعدون للنظر في خيارات معقولة، بينها حلول مؤقتة وتوفيقية، لتوسيع مجلس الأمن، شريطة أن تحظى بأوسع دعم ممكن من أعضاء المنظمة. وقد أظهرت المحادثات أننا لسنا قريين أبدا من صيغة شاملة لإصلاح مجلس الأمن يمكن أن تحظى بأوسع دعم ممكن. وليس هناك أي فهم مشترك مما يجعل من المستحيل المضيّ قدما في العمل الموضوعي.

وفي مثل هذه الظروف، لا نرى بديلا آخر سوى العمل نحو التقريب بين نتائج المحادثات أثناء الجمعية. ونتوقع لجهود رئيس الجمعية العامة، السيد جون آش، والممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، وسيط المحادثات، أن توفر كل مساعدة لازمة، استنادا إلى إدراك أنّ العملية التفاوضية تبقى مستقرة في أيدي الدول الأعضاء. ونحن مقتنعون بأنّ مثل هذا العمل يجب أن يتمّ بأسلوب هادئ وشفاف وشامل، بدون أطر زمنية مؤقتة، لأنه من الأهمية القصوى ضمان اتخاذ القرار السليم من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ختاما، نعتقد أنّ التقدم في إصلاح مجلس الأمن يعتمد حصريا على الإرادة السياسية للدول الأعضاء واستعدادها للتوصل إلى تسوية معقولة.

السيد خيرى (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء أن أشكر الممثل الدائم للصين على عرض تقرير مجلس

إن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يكون شاملاً، وشفافاً ومتوازناً. ويجب أن نكفل بأن يجسد جدول أعمال مجلس الأمن احتياجات ومصالح البلدان المتقدمة النمو والتنمية على السواء بطريقة موضوعية، ومنطقية، وغير انتقائية. يجب التطرق لجميع القضايا الموضوعية، بما فيها تكوين المجلس، والتمثيل الإقليمي، وجدول الأعمال، وأساليب العمل وعملية اتخاذ القرارات فيه، بما في ذلك حق النقض. ولا بد للإصلاح من يأخذ في الحسبان العلاقات بين مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة واحترام المجلس الكامل لامتيازات ووظائف كل هيئة من تلك الهيئات، ولا سيما الجمعية العامة. ويجب أن إيلاء نفس الدرجة من الأهمية والاتساق لهذه المسائل مثلها كممثل الفئات الأخرى في عملية الإصلاح.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الدائم للصين على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/68/2) هذا الصباح.

يسعد المملكة المتحدة أن تدلي ببيان بشأن إصلاح مجلس الأمن. إنها فرصة لنا لإبراز التزامنا الواضح بإصلاح مجلس الأمن لكي يصبح أكثر تمثيلاً للعالم المعاصر. نعرف أن الأغلبية الواسعة من الدول الأعضاء تتشاطر الهدف الرئيسي. ومهما يكن من أمر، فإن المقترحات المتعلقة بتحديد شكل الإصلاح لا بد من أن تكون متباعدة وسوف تتطلب مفاوضات حقيقية لإيجاد وجهة نظر مشتركة. لقد حان الوقت للبدء بتلك المفاوضات.

تؤيد المملكة المتحدة توسيع عضوية المجلس لتشمل مقاعد دائمة للبرازيل، وألمانيا، والهند واليابان بالإضافة إلى تمثيل دائم لأفريقيا. ونؤيد أيضاً توسيع فئة العضوية غير الدائمة. ولئن كان موقفنا الإيجابي بشأن الإصلاح معروفاً جيداً، ومع ذلك نرحب بأي مبادرات جديدة لكي يوفر الزخم المطلوب بشدة

الأمم المتحدة وهيئتها التنفيذية الملجأ الوحيد عندما يتلاشى الأمل. وتمثل بؤر التوتر في الشرق الأوسط، قديمة العهد والحديثة على السواء، أفضل دليل على ذلك.

وفي هذا الإطار، يؤدّ وفد بلدي أن يؤكد دعمه للجهود المبذولة في إطار المفاوضات الحكومية الدولية حول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن. وهدف تلك الجهود هو التوصل، بطريقة شفافة وشاملة، إلى حلّ يتوافق الآراء يحظى بأوسع دعم سياسي ممكن من الدول الأعضاء.

وفي نفس السياق، ترحب تونس بالالتزام الذي أعرب عنه رئيس الجمعية العامة، السيد جون آش، في رسالتيه الموجهتين إلى الدول الأعضاء بمضاعفة جهودها لإعطاء قوة دفع جديدة لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. وينبغي أن تظل المفاوضات الحكومية الدولية الإطار المؤسسي الوحيد المناسب الذي كلفته الجمعية العامة مهمة تناول مسألة إصلاح مجلس الأمن.

نعتقد أن الهدف النهائي لإصلاح مجلس الأمن يجب أن يتمثل في تعزيز التمثيل المنصف داخل تلك الهيئة. وسيمكن ذلك المجلس من نيل الشرعية اللازمة للتصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا إذا عمل مجلس أمن أعيدت هيكلته على تجسيد جميع وجهات نظر المجتمع الدولي وتبوّأت البلدان النامية، بصفة خاصة، مكانها الصحيح في مجلس الأمن.

في ذلك السياق، لا تزال تونس تؤيد تأييداً قوياً موقف الاتحاد الأفريقي كما تجسد في توافق آراء إيزولويني. نعتقد أن الوقت قد حان لمعالجة الحالة الراهنة حيث لا تزال القارة الأفريقية محرومة من مقعد دائم في مجلس الأمن. والشيء نفسه ينطبق على المنطقة العربية. لذلك يؤيد بلدي أيضاً موقف المجموعة العربية كما ورد في الوثيقة الموجزة للمفاوضات الحكومية الدولية.

اقترحت اتخاذ تدابير لتحسين كفاءة المجلس، بما في ذلك جعل المداخلات قاصرة على الوقت المخصص، وأيدت توسيع عمل المجلس بشأن منع نشوب الصراعات من خلال الآليات المتاحة له بالفعل، من قبيل استكشاف الآفاق. وسوف نواصل طرح هذه الاقتراحات اعتقاداً منا بأن أي فعالية وشفافية في المجلس تصب في مصلحة جميع الدول الأعضاء.

السيد جون أوه (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، بوصفكم رئيساً للجمعية العامة على الدعوة لعقد هذه الجلسة. كذلك أشكر السفير ليو جياي ممثل الصين على القيام بالنيابة عن المجلس بعرض التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2).

خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتي تغطي الجهود اليومية للمجلس للوفاء بولايته في حفظ السلم والأمن قد شملت بصورة فعلية جميع مناطق العالم. ولا تزال القضايا الأفريقية تحتل الصدارة في المجلس، إذ تمثل أكثر من ٦٠ في المائة من عمل المجلس. كانت المشاركة القوية للمجلس جوهرية في تحقيق تطورات إيجابية في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي والصومال.

أثبتت عمليات حفظ السلام في معظم الحالات أنها فعالة في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا. وأكد المجلس من جديد التزامه بتعزيز الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالإذن بنشر لواء تدخل في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣).

أما في مالي، فإن اتخاذ القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي كان خطوة هامة في تحسين الحالة الأمنية وفي الإسراع بالعملية السياسية في ذلك البلد.

لمناقشة الإصلاح وما زلنا على استعداد للعمل مع الأطراف والمجموعات التي تتشاطر ذلك الالتزام.

انطلاقاً من تلك الروح، نرحب بإعادة تعيين السفير تانين رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية. فقد عمل من دون كلل في تأدية ذلك الدور ونؤيد الاستمرار في جهوده لإيجاد طريقة للمضي قدماً في المفاوضات الحكومية الدولية. ونرحب أيضاً بمبادرتكم يا سيادة الرئيس بتشكيل فريق استشاري، ونتطلع قدماً إلى مناقشة أفكار أعضاء الفريق ومقترحاته مع جميع الأعضاء. والعنصر الرئيسي لإطلاق العنان للتقدم بشأن الإصلاح يتمثل في اتخاذ موقف مشترك بحيث يتسنى لنا جميعاً أن نمضي قدماً.

نوه بالمقترح الفرنسي بشأن استخدام حق النقض ونتفق على أنه من الجوهر أن يتصرف مجلس الأمن لوقف الفظائع الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. والمملكة المتحدة من جانبها لا يمكنها أن تتصور ظروفًا يمكننا في ظلها أن نستخدم حق النقض لعرقلة أي عمل يهدف إلى تحاشي ارتكاب الفظائع الجماعية أو وقف الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وسوف نواصل العمل داخل المجلس لضمان وفائه بمسؤولياته وفقاً للميثاق، ومع جميع الأعضاء من أجل إصلاح مجلس الأمن لنجعله أكثر تمثيلاً ونعزز من فعاليته.

أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على التزام المملكة المتحدة بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن وجهوده في ذلك الصدد. تحقق الكثير في السنوات القليلة الماضية لتحسين الشفافية والفعالية في مجلس الأمن، بما في ذلك عقد المزيد من المناقشات المفتوحة. لقد استمعنا من زميلي ممثل الصين بأنه عُقدت أكثر من ١٧٤ جلسة مفتوحة لمجلس الأمن في الشهور الـ ١٢ الماضية. وعُقدت جلسات عديدة على غرار صيغة آريا وحصلت زيادة في استخدام مرافق عقد المؤتمرات بالصوت والصورة. وفي مناقشة المجلس بشأن أساليب العمل التي عُقدت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.٧٠٥٢)،

جمهورية كوريا الحل القائم على وجود دولتين، الذي يتوخى أن يعيش كلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني جنبا إلى جنب في جو من السلام والأمن. ونأمل أن يظل الجانبان ملتزمين بشكل صارم وان يتوصلا إلى اتفاق خلال الإطار الزمني المتفق عليه.

وإذ أتناول مجال منع الانتشار، فإن المجلس اتخذ إجراء قويا ضد عملية الإطلاق التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، وتجربتها النووية الثالثة، في شباط/فبراير هذا العام. فالقراران ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) أدانا بشدة تلك الإجراءات باعتبارها انتهاكات لقرارات المجلس ذات الصلة، وعززا بشكل إضافي نظام الجزاءات المفروض على كوريا الشمالية. وأكد اتخاذ هذين القرارين من جديد مصداقية المجلس وسلطته في صون السلام والأمن الدوليين والتمسك بمبدأ منع الانتشار. وما فتئت أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) مفيدة في ذلك الصدد.

وضمن المسائل المواضيعية الأخرى، أحرز تقدم كبير في تعزيز جدول أعمال حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح. وعقدت جمهورية كوريا، بصفتها رئيس المجلس في شباط/فبراير، مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن المسألة (انظر S/PV.6917)، جدد فيها المجلس عن حق تأكيده على أن حماية المدنيين تشكل إحدى مسؤولياته الأساسية. وأكد إصدار بيان رئاسي ذي صلة (S/PRST/2013/2) على التزام المجلس بمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة تنفيذ بعثات حفظ السلام بصورة فعالة للولايات المتعلقة بالحماية. واستمرار زيادة الخسائر في العديد من حالات النزاع يدل بوضوح على أن حماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، ينبغي أن تظل أولوية في أعمال المجلس.

أما في الصومال، فنقدر إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال من خلال القرار ٢١٠٢ (٢٠١٣) مع ولاية لتعزيد جهود السلم والمصالحة في حكومة الصومال.

وما كان لهذه الإنجازات أن تتحقق من دون الانخراط البناء للمجلس مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبينما تقع المسؤولية الرئيسية على مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن نؤيد تأييدا قويا جهود المنظمات الإقليمية لتولي الملكية وحل المسائل الخاصة بها. إن استمرار انخراط مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في القضايا المتعلقة بين السودان وجنوب السودان حالة تبرز تلك النقطة.

ومن بين عمل مجلس الأمن في المناطق الأخرى، إتمام ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور- ليشتي في العام الماضي، وهذا شهادة على ما بوسع المجتمع الدولي أن يحققه بالعمل يدا واحدة ونموذج لأي استراتيجية خروج ناجحة.

على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال الحالة في سوريا تشكل أكبر تحدٍّ يواجهه المجلس. إذ تراق الكثير من الدماء ونشعر بالقلق العميق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وتدهور الحالة الإنسانية في سوريا.

ولم يتمكن مجلس الأمن سوى مؤخرا من اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الكيميائية ومن إصدار بيان رئاسي بشأن الحالة الإنسانية (S/PRST/2013/15). ومع أن تنفيذهما الكامل مطلب هام، فإنه ينبغي أن يضع التوصل إلى تسوية سياسية حدا للأزمة بدون المزيد من التأخير. ونناشد عقد مؤتمر "جنيف ٢" في أقرب وقت ممكن.

وإحدى المسائل المستمرة الأخرى لمجلس الأمن هي العملية الرامية إلى تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين. وتؤيد

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلت بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تشترك في هذه المناقشة العامة السنوية بشأن الموضوع الهام المتعلق بإصلاح مجلس الأمن. ولكن أولا أود أن اشكر رئيس مجلس الأمن، السفير ليو جيايي ممثل الصين، على توليه عرض تقرير مجلس الأمن السنوي المقدم للجمعية العامة (A/68/2). ويؤكد التقرير، وهو أحد المتطلبات بموجب المادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، على أن جميع الوفود في الأمم المتحدة مسؤولة عن إعداد مقدمة التقرير السنوي. وكان أحد أهدافنا أن نبقي التقرير مختصرا ومقروءا بقدر الإمكان، وأيضا مع تلخيص الكمية الكبيرة لمحتوى التقرير. ويشكر وفد بلدي أعضاء المجلس الحاليين والسابقين الذين ساعدوا في انجاز تلك المهمة.

وتعقد مناقشة اليوم قبل فترة قصيرة من الذكرى السنوية العشرين لإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، حينما اتخذنا القرار ٤٨/٢٦ بتوافق الآراء. ومنذ ذلك الوقت، عملت ٧٩ دولة عضوا مختلفة أعضاء غير دائمين في المجلس. وتناولنا بصورة جماعية العديد من المواضيع المختلفة خلال تلك الفترة مع هؤلاء الشركاء العديدين، وأسهم كل واحد منهم في الأعمال الهامة التي اضطلع بها المجلس. وتدل إسهاماتهم على أننا بحاجة إلى أن يكون مجلس الأمن ممثلا بصورة أفضل لوقائع القرن الحادي والعشرين وقادرا إلى أقصى حد على الاضطلاع بولايته وعلى التصدي بشكل فعال لتحديات هذا القرن.

إن الولايات المتحدة منفتحة لتوسيع متواضع للمجلس في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وينبغي لأي نظر في تحديد البلدان التي تستحق العضوية الدائمة في المستقبل أن يأخذ بعين الاعتبار قدرة البلدان واستعدادها للإسهام في صون السلام والأمن الدوليين وفي مقاصد الأمم المتحدة الأخرى،

ويشكل تحسن أساليب عمل مجلس الأمن عنصرا هاما في تعزيز فعالية أعماله وشرعيتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذل المجلس جهودا لزيادة الشفافية والفعالية وأيضا لتعزيز التفاعل مع عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتشمل التطورات التي تدعو إلى التشجيع عقد رئاسات المجلس لجلسات ختامية وإحاطات إعلامية؛ واستخدام صيغ مثل الحوارات التفاعلية غير الرسمية؛ وعقد اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والمساهمة بقوات شرطة على أساس أكثر انتظاما. ويسرنا أن نشير إلى أن فريق مجلس الأمن العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى عزز الشفافية في أعمال المجلس بإصدار المذكرتين الرئيسيتين S/2013/515 و S/2013/630.

وترى جمهورية كوريا انه، في السعي لإصلاح المجلس، علينا أيضا أن نسعى جميعا سعيًا جديًا لتعزيز دعائم المجلس الديمقراطية بغية زيادة خضوعه للمساءلة أمام عموم الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، نرى أن السبيل الوحيد المعقول لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وفعالية هو إجراء انتخابات دورية.

ونشكر رئيس الجمعية العامة على رسالته المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، التي تعرب عن اعترامه مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. ولا نزال على اقتناع بان إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يقوم بصورة قوية على نهج مدفوع من الدول الأعضاء وشامل، على النحو الوارد في مقرر الجمعية ٥٥٧/٦٢. وتمشيا مع ذلك، تمثل المفاوضات الحكومية الدولية المتندى الوحيد للتوصل إلى اتفاق بشأن المسألة، وهو أمر يتسم بأهمية بالغة لمستقبل الأمم المتحدة.

وستواصل جمهورية كوريا، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن في الوقت الحالي، جهودها لجعل المجلس أكثر خضوعا للمسألة وأكثر فعالية.

لقد اتُخذت تدابير صغيرة وتدرجية ولكنها هامة بشأن أساليب العمل، وذلك في شكل مذكرات رئاسية. وركز المجلس جهوده على الشفافية والتفاعل والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس وعلى تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة. كما يجري زيادة شفافية وتوازن وشمول عملية تعيين رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس. وهناك إشادة واسعة النطاق بجلسات الاختتام التي تم إحياؤها أثناء رئاسة باكستان للمجلس في كانون الثاني/يناير. وأعادت باكستان تنشيط فريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام، الذي تناول في هذا العام مواضيع هامة تتمثل في السلامة والأمن والتكنولوجيات الجديدة وعمليات حفظ السلام الرادعة والمراحل الانتقالية وتقليص قوام البعثات. ويدين المجلس بالفضل الأكبر في نجاحه إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وخاصة البعثات المتعددة الأبعاد. وباكستان تفخر بدورها كبلد مساهم بقوات. والقرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) بشأن اتباع نهج متعدد الأبعاد حيال حفظ السلام، المتخذ أثناء رئاسة باكستان في كانون الثاني/يناير، يضع مخططا للتعامل مع الأزمات المعقدة وإدماج بناء السلام بعد انتهاء الصراع في المراحل المفاهيمية والتخطيط المبكر لبعثات حفظ السلام ومنع الانتكاس إلى الصراعات.

وعلى صعيد سير العمل في المجلس، فإن المجلس يعمل بكفاءة وفعالية. وجدول الأعمال يمكن التنبؤ به في الأعم الأغلب. ولا يجري تكريس سوى وقت قليل جدا للمناقشات أو المشاحنات الإجرائية. والأعضاء يدخلون مباشرة في صلب الموضوع. وحتى صياغة جدول الأعمال معروفة جيدا. فما يقرب من ثلثي جدول الأعمال يتعلق بأفريقيا. وبيئة العمل تسودها روح الزمالة. وبطبيعة الحال، هناك تباينات بشأن طائفة واسعة من القضايا، يتم حلها من خلال المفاوضات. واقترحنا تحسين التواصل بين الأعضاء الخمسة الدائمين

وفي تحمل المسؤولية الكبيرة التي تترتب على العضوية في مجلس الأمن.

ويرحب وفد بلدي بإعادة تعيين السفير زاهر تانين ممثل أفغانستان لرئاسة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وتطلع إلى استئناف تلك الاجتماعات في هذا الشهر. سيدي الرئيس، لقد اضطلعنا بتأن أيضا على رسالتكم المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، التي أخطرتكم بها الدول الأعضاء بتشكيل فريق استشاري جديد لإرساء أساس لاستئناف المفاوضات الحكومية الدولية. وتطلع الولايات المتحدة إلى تلقي أفكار الفريق.

وأخيرا، علينا جميعا أن نشارك بصورة بناءة في الجلسات المقبلة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونعلم أن العديد من الدول الأعضاء ترى أن المسألة فحست فعلا لفترة طويلة بدون اتخاذ أي إجراء. ولكن من المأمول، بالعمل معا، أن نتمكن من النظر في إيجاد سبيل للمضي قدما يكون مقبولا لأوسع أغلبية ممكنة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبوسعه أن يعزز بأفضل صورة مسؤولية المجلس الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين والمقاصد الأخرى للأمم المتحدة.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن الموضوعين الهامين جدا المتعلقين بطريقة عمل مجلس الأمن خلال العام المنقضي وسير عملية إصلاحه. ونشكر رئيس مجلس الأمن، السفير ليو جايي، على تقديم تقرير المجلس السنوي (A/68/2). والفكرة العامة المهيمنة على هذه المناقشة هي المسألة المصاحبة للمسؤولية الرئيسية للمجلس عن صون السلم والأمن الدوليين. والمسألة تساعد على تحسين كفاءة المجلس وفعاليتها. كما أنها تهيئ الظروف لإصلاح تكوين المجلس وأساليب عمله بطريقة شاملة.

الولايات المتحدة، إلى عملية سلام حقيقية تركز على تحقيق نتائج.

وقد تحرك المجلس بسرعة في إطلاق عملية لتأمين وتدمير الأسلحة الكيميائية السورية. ونأمل أن يؤدي حسن النوايا الذي بُعث من جديد بين البلدان ذات النفوذ في المنطقة والتعاون الناجح بشأن قضية الأسلحة الكيميائية إلى تمهيد الطريق لعقد مؤتمر "جنيف ٢" وتمكينه من إيجاد حل سياسي. أود أن أنتقل إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. تؤيد باكستان تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. وقد قال رئيس وزراء باكستان نواز شريف في خطابه أمام الجمعية في أيلول/سبتمبر:

"الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح... يجسد مصالح الجميع، لا أن يقتصر على طموحات فئة قليلة... ولكن يتعين على الإصلاحات المقصودة أن تخطط لمستقبل دينامي، لا أن ترسخ أو تكرر أنماطا تاريخية بالية مستندة إلى الامتيازات" (A/68/PV.15، صفحة ٢٨)

ونحن نعارض من حيث المبدأ فكرة إضافة أعضاء دائمين جدد بشكل فردي لأنها تتعارض مع الأهداف المعلنة المتمثلة في الشفافية وإضفاء الطابع الديمقراطي وصنع القرارات بصورة شاملة للجميع. وينبغي ألا تكون هناك مراكز جديدة للامتياز. وباكستان عضو في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، وهي أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية الإصلاح. ونؤيد أيضا مواقف حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي. وسنعمل بشكل بناء مع جميع الأطراف من أجل إحراز تقدم بشأن الإصلاح.

وفي إطار هذا النهج، نعرب أيضا عن احترامنا وتفهمنا للموقف الأفريقي المشترك، توافق إيزولويني، والذي نعتبره

والأعضاء غير الدائمين وعموم الأعضاء خلال الأزمات الخطيرة باستخدام مكتب رئيس مجلس الأمن.

وبخصوص القضايا التي لا تتعلق بالشرق الأوسط، فإن إنجازات المجلس ونتائجه تتراوح ما بين جيدة إلى ممتازة، وذلك بحسب اختلاف الحالات. فقد نجح مجلس الأمن في الصومال وكوت ديفوار وليبيريا. وحقق تقدما مثيرا للإعجاب في مالي على الرغم من التحديات الصعبة. وأظهر المجلس قدرة على التكيف في حالات الصراع المزمنة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان، والتي تتطلب تفكيراً استراتيجياً ودعمًا من الشركاء الإقليميين لتحقيق سلام دائم. واليمن يتجه نحو الاستقرار والحوكمة الديمقراطية وتيمور - ليشني تشهد عملية انتقال ناجحة. وفي السنوات المقبلة، نرحب بالمشاركة الوثيقة للأمم المتحدة في أفغانستان فيما يتفاوض البلد حول عمليات انتقال سياسي وأمني واقتصادي حساسة وحاسمة.

وقد تولدت نماذج ومفاهيم جديدة من قرارات المجلس في مجال حفظ السلام، تتمثل في: أولا، اتباع نهج على مستوى المنطقة، كما هو الحال في منطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى؛ وثانيا، عمليات حفظ السلام الرادعة والتي تتجلى في إدماج قوة لواء التدخل في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وثالثا، نشر منظومات جوية ذاتية التشغيل والطلب المتزايد عليها؛ ورابعا، التعاون المتنامي للمجلس مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة في أفريقيا.

بشأن القضية الفلسطينية، يؤدي المجلس دورا هامشيا ولكنه هام جدا. فالمجلس يُبقي، من خلال مناقشاته، الضوء مسلطا على منطقة الشرق الأوسط. ونأمل بصدق أن تؤدي المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل، والتي استؤنفت بمساعدة

وجود استعداد للتلاقي في منتصف الطريق، سيكون التقدم صعبا لا محالة.

دعا رئيس المفاوضات الحكومية الدولية أيضا خلال السنوات الخمس الماضية، بشكل متكرر إلى المرونة. ويشكل هذا بالمصادفة جوهر رسالة الرئيس الصادرة أمس، وملاحظاته التي عبر عنها اليوم.

من حيث المقارنة، دعونا نلقي نظرة على المواقف التفاوضية ومواقف بعض المجموعات. لقد كانت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، دائما مستعدة للمفاوضات، وأظهرت مرونة. واتخذت مبادرة جريئة تتعلق بتغيير موقفها الذي اتخذته في البداية، وقدمت اقتراحا منقحا، يتمثل في وثيقة إيطاليا وكولومبيا. ويشكل اقتراحنا التوافقي، محاولة لتجميع وتجسيد مصالح الدول الكبيرة والمتوسطة الحجم والصغيرة وكذلك المناطق. واقتراحنا ليس للأخذ أو الرفض، بل هو خاضع للتفاوض.

من ناحية أخرى، نلاحظ إصرار مجموعة الأربعة على موقفها الأصلي، بينما تطلب بشكل متناقض من الآخرين أن يكونوا مرنين. إنها تود بدلا من ذلك فرض موقفها على الآخرين كأمر واقع. بالنسبة لها، فإن مسائل الإصلاح الأخرى هامشية. ويبدو موقفها راسخا في سياسات القوة. كما يبدو بأن لسان حالها يقول، بأنه ونظرا لمكانتها السياسية وتفوقها الاقتصادي، فهي مؤهلة للحصول على مركز خاص في الأمم المتحدة، في حين أن غيرها من الدول الأعضاء غير مؤهل لذلك. في بعض الأحيان، يشعر المرء بأنها تفشل المفاوضات، أو تضغط على الرئيس ليصدر وثائق لا تعكس مصالح واسعة.

وأخشى أن لا يعمل حساب التفاضل والتكامل بين الأغلبية والأقلية. ولا يمكننا التعجيل باتخاذ قرارات من خلال تصعيد الضغط السياسي، قبل ذكرى سنوية هامة، وليس ثمة أي إجراءات مختصرة. بكل صدق، سعى رئيس المفاوضات الحكومية الدولية العام الماضي إلى الحصول على موافقة كامل

مطلبا جماعيا للقارة بأكملها وموقفا مبنيا على توافق الآراء والشرعية. وهو يختلف اختلافا جوهريا عن سعي بضعة بلدان من مناطق أخرى بشكل فردي للحصول على العضوية الدائمة، والذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الانقسامات والتوترات. والموقف الأفريقي حالة خاصة وينبغي التعامل معه على هذا النحو. وسنستمر في دعم قضية أفريقيا العادلة المتمثلة في منحها دورا أكبر في مجلس الأمن.

ويتعين علينا استكشاف أفضل السبل للمضي قدما في المفاوضات الحكومية الدولية. وفي هذه المرحلة، من الأفضل أن يكون هناك وضوح وفهم مشترك أو "الأرضية المشتركة" المشار إليها في رسالتكم بتاريخ أمس، سيدي الرئيس. والمقرر ٥٥٧/٦٢ يحدد بوضوح إطار وولاية عملية التفاوض الحكومية الدولية ويضع المعايير التالية:

أولا، أنها عملية يقودها الأعضاء وتستند إلى مواقف ومقترحات الدول الأعضاء والمجموعات. وثانيا، أنها تهدف إلى تحقيق الإصلاح الشامل الذي يشمل القضايا الخمس الرئيسية: فئات العضوية وحقوق النقض والحجم وأساليب العمل والتمثيل الإقليمي والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وثالثا، أنها عملية ينبغي المضي فيها بحسن نية، مع الاحترام المتبادل، وبطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع بهدف إيجاد حل يمكن أن يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن لدى الدول الأعضاء.

إننا الآن في السنة السادسة من المفاوضات الحكومية الدولية، وهي عملية تتأرجح بين التوقعات العالية والإحباط. وكان الأساس المنطقي لبدء المفاوضات هو عدم التمكن من حشد الدعم المطلوب في الجمعية العامة لأي اقتراح يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. واتفقت جميع الدول الأعضاء والمجموعات على الدخول في عملية تفاوضية لإيجاد حل. وهذا المسعى لن يكون مفيدا إلا في بيئة من المرونة. ودون

كما قال ممثل إيطاليا، الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، فإننا لا نعترف بأن للفريق الاستشاري الحق في القيام بأي دور فيما يتعلق بالصياغة، بالنيابة عن باقي الدول الأعضاء الأخرى أو فرض أي نوع من أنواع النصوص التفاوضية. لأن ذلك يتعارض مع طبيعة العملية التي تقودها الدول الأعضاء.

قلتم لنا سيدي بشكل شخصي وكررتم اليوم بأنكم لم تأذنوا للفريق الاستشاري بصياغة مشروع قرار أو وثيقة من شأنها أن تشكل أساسا للمفاوضات. ومن شأن تأكيدكم المسجل أن يزيل سوء الفهم الناجم عن الرسالة السابقة. ومع ذلك، لا تزال ثمة تفسيرات خاطئة، كما سمعنا اليوم من قبل بعض الذين عبروا عن فهمهم وتصورهم بأن الفريق الاستشاري سيصدر في الواقع نصا مقتضيا سيشكل الأساس للمفاوضات، واستخدم مصطلح جديد هو "نص رئيس الجمعية العامة".

من المهم للغاية في هذه المرحلة، أن يكون ثمة وضوح مطلق حول الخطوات التالية في عملية الإصلاح. وتصحيح المسار مهم لضمان الشفافية والشمولية والسعي لتحقيق إصلاح مجلس الأمن بما يتفق تماما مع إطار المفاوضات الحكومية الدولية. ولا نزال على ثقة بأنه لا مجال للانتقائية أو الميل إلى موقف دون آخر تحت رقابة الرئيس. إننا نقدر بعمق الجهود الدؤوبة التي يبذلها السفير زاهر تانين بصفته رئيسا لعملية المفاوضات الحكومية الدولية على مدى السنوات الخمس الماضية. من المهم أن نحرز تقدما. والآن هو الوقت المناسب لبناء الجسور والتوصل إلى توافق في الآراء. وبصفتكم رئيسا للجمعية وحارسا محايدا ومستقلا للعملية، فإنكم سيدي، الأقدر على الاضطلاع بذلك الدور.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): أنشئت الأمم المتحدة نتيجة للحرب العالمية الثانية. والغرض منها هو

الدول الأعضاء على إصدار وثيقة مختصرة، لتكون بمثابة أساس للمفاوضات. ولكن لم يعط الرئيس تلك الولاية، لأن ذلك كان سيتعارض مع الطبيعة الشاملة لعملية المفاوضات الحكومية الدولية القائمة على أساس عموم الدول الأعضاء.

نحن لكم احترما كبيرا، سيدي الرئيس، بسبب مركزكم المرموق وصفاتكم المهنية. لقد انتخبتمكم ممثل الدول الأعضاء بالإجماع. وأنتم تحظون بدعمنا فيما يخص مجموعة كاملة من المسائل المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. ونحترم حقكم في طلب المشورة والتشاور. لكن انزعجنا لرسالتكم المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وردت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، على رسالتكم على النحو التالي.

أولا، افترقت عملية إنشاء الفريق الاستشاري إلى الشفافية والشمولية والمشاورات واسعة النطاق، الضرورية لتوضيح أهداف واختصاصات هذا الفريق وتشكيلته وأساليب عمله.

ثانيا، أشارت رسالتكم إلى أن الفريق استشاري الطابع، ولا يضطلع بأي دور تفاوضي، ولكنكم أشرتكم أيضا إلى أن الغرض من الفريق هو وضع أساس لبدء المفاوضات الحكومية الدولية، على نحو يعكس الأفكار المطروحة في المفاوضات حتى الآن. وبعبارة أخرى، فإنه سيقدم خلاصة أو وثيقة مختصرة، وهذه كلماتي وليس كلمات مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

ثالثا، لم يمنح عموم الدول الأعضاء ولاية مشاهة كان قد طلبها رئيس المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الماضية، كما أشرت إلى ذلك سابقا.

رابعا، لا يمكن لهذا الفريق تجاوز عملية المفاوضات الحكومية الدولية والإطار الذي يوفره القرار ٥٥٧/٦٢، كما يجب ألا يؤثر على طبيعة العملية التي تقودها الدول الأعضاء. ولا يمكن سوى للمفاوضات الحكومية الدولية، اتخاذ قرارات بشأن مسائل وإجراءات تؤثر على المفاوضات.

إن مجلس أمن على درجة عالية من الفعالية والمسؤولية والتمثيل يحقق المصلحة المشتركة للدول الأعضاء كافة. وينبغي أن تعمل كل البلدان معاً في تلك العملية، على أن تراعي كل منها شواغل ومصالح الأخرى من أجل تعزيز الثقة المتبادلة، وهي مكون أساسي في جهد مشترك لدفع إصلاح مجلس الأمن قدماً، ينبغي أن يفضي الإصلاح إلى تطور طويل الأجل للأمم المتحدة وتحقيق المصلحة المشتركة للعضوية الأوسع في المنظمة.

ثانياً، ينبغي أن يكون إصلاح مجلس الأمن انعكاساً لمشاورات ديمقراطية وأن يدعم تضامن الدول الأعضاء. وفي الوقت الحالي، لا تزال هناك خلافات عميقة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة، وينبغي تسويتها من خلال مشاورات مستمرة ومكثفة وديمقراطية. ولا يمكن أن يتحقق إصلاح مجلس الأمن على حساب التضامن بين الدول الأعضاء، ولا أن يتحقق التقدم بشكل يضر بالتضامن القائم بين تلك الدول. والقرارات التوافقية، على أساس مشاورات واسعة، هي وحدها التي يمكن أن تحظى بالثقة والدعم جماعياً من جانب الدول الأعضاء، وأن تصمد أمام اختبار الزمن والتاريخ. وتحديد أطر زمنية اعتباطية للدفع قدماً بشأن إصلاح جوانب بعينها، عندما لا تكون الظروف مهيأة لذلك، لا يفضي إلى إصلاح جوهري. بل إن ذلك يؤدي للانحراف عن الاتجاه الصحيح للإصلاح، وبالتالي يجعل تنفيذ عملية الإصلاح أكثر صعوبة.

ثالثاً، إن المفاوضات الحكومية الدولية منبر معترف به عالمياً لمناقشة إصلاح مجلس الأمن. والحفاظ على سلطة المفاوضات الحكومية الدولية ودورها سيساعد على إبقاء عملية الإصلاح في المسار السليم. ويجب أن يسترشد في المفاوضات الحكومية الدولية بمبدأ ملكية الدول الأعضاء، كما يجب أن تقوم على أساس مواقفها وأفكارها. وبدون تفاهم مشترك وتفويض من

تفادي ويلات الحرب وصون السلم والأمن الدوليين. شهدت الأوضاع الدولية، خلال فترة ما يناهز ٧٠ عاماً منذ إنشائها، تغيرات كبيرة وعميقة. حيث زادت عضوية الأمم المتحدة بشكل هائل. وتضاعفت التهديدات والتحديات المشتركة، التي تواجهها جميع البلدان. وتزايدت توقعات الدول الأعضاء من الأمم المتحدة ومجلس الأمن باستمرار. باعتبار مجلس الأمن الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة التي لديها ولاية صون السلم والأمن الدوليين، يتعين عليه التكيف مع الحالة الدولية المتغيرة من خلال الإصلاح حتى يتمكن من الوفاء على نحو أفضل بمسؤوليته المقدسة التي عهد بها إليه ميثاق الأمم المتحدة.

ينبغي أن تتمثل الأولوية فيما يخص إصلاح مجلس الأمن في زيادة تمثيل الدول النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، وتوفير المزيد من الفرص للبلدان المتوسطة والصغيرة الحجم التي تشكل أغلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للدخول إلى مجلس الأمن والمشاركة في عملية صنع القرار فيه. لأن إصلاح مجلس الأمن ينطوي على مستقبل منظمة الأمم المتحدة والمصالح الأساسية لجميع الدول الأعضاء، فإنه لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إجراء مناقشات ديمقراطية ومشاورات متأنية بين الدول الأعضاء للبناء على تفاهم مشترك والبحث عن حل متكامل استناداً إلى تفاهم واسع النطاق فيما بين الدول الأعضاء

فيما يخص النهوض بإصلاح مجلس الأمن، أود التركيز على النقاط الثلاث التالية. أولاً، يتعين المضي قدماً بإصلاح مجلس الأمن في الاتجاه الصحيح. لدى مجلس الأمن ولاية تتضمن مسؤولية هامة عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يتمثل الغرض من إصلاح مجلس الأمن في الحفاظ على سلطته، وزيادة كفاءته، وتوسيع تمثيله وتعزيز دوره، حتى يتمكن بشكل أفضل من الاستجابة لتوقعات الدول الأعضاء ويحظى بثقتها.

العامة من أجل الإسراع بعملية الإصلاح. إلا أننا، للأسف الشديد، لم نتوصل إلى إحراز تقدم يذكر. وقد أثبتت الأحداث الأخيرة في بعض مناطق العالم أهمية التحرك السريع والاستجابة الفورية من جانب مجلس الأمن لحفظ السلام والأمن وحماية الآلاف من الناس الذين تتعرض أرواحهم لتهديدات حقيقية.

إن الوفد الليبي عازم على دعم جهود إصلاح مجلس الأمن وملتزم بالتعاون البناء مع الأطراف كافة، وسيؤيد كل جهد رام لتحقيق إصلاح حقيقي لمجلس الأمن يكون أقرب إلى العدالة ويأخذ في الاعتبار مصالح كل المجموعات في إطار الجهود المشتركة لجعل مجلس الأمن جهازاً أكثر اتساقاً مع حقائق اليوم، وأسرع استجابة للتهديدات التي تمس أمن واستقرار الشعوب، وأكثر قدرة وفعالية على أداء ما أنيط به من مهام بموجب الميثاق.

وعليه، فإن ليبيا تشدد على ضرورة تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية بعدم تمثيلها في فئة العضوية الدائمة في المجلس، على عكس جميع القارات الأخرى، والعمل على إنصافها والاعتراف بحقوقها التاريخية، وإنهاء تميشها من خلال إتاحة الفرصة لها لتكون ممثلة تمثيلاً عادلاً في مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، وفقاً للموقف الأفريقي الموحد الوارد في توافق آراء أيزولويني وإعلان سرت. كما أن أي توسيع عضوية مجلس الأمن في الفئة الدائمة يجب أن يشمل تخصيص مقعد دائم للدول العربية، وفقاً لقرار القمة العربية المعقودة في سرت عام ٢٠١٠، وما ورد في الورقة المجمعة التي أعدها رئيس المفاوضات الحكومية الدولية.

وترى ليبيا أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يشمل أيضاً إجراء تحسينات حقيقية في أساليب عمل المجلس وأنشطته وإجراءاته، بما في ذلك ضمان تقييد استخدام امتياز النقض في حالات الجرائم ضد الإنسانية والمذابح الجماعية والاحتلال الأجنبي. وذلك كمرحلة أولى، إلى أن يتم إلغاؤه بصورة

الدول الأعضاء، لا يمكن إدماج المواقف وخيارات التفاوض. وأحاطت الصين علماً بأن رئيس الجمعية العامة، في رسالته إلى كل الأعضاء المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قد أنشأ فريقاً استشارياً بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأحاطت الصين علماً كذلك بالشروح التي قدمها الرئيس صباح هذا اليوم. وتبادلت الصين الآراء بشأن المسألة مع رئيس الجمعية العامة والبلدان المعنية. ونرى أنه يمكن للفريق الاستشاري تقديم المشورة لرئيس الجمعية العامة بصفة غير رسمية، ولكن لا ولاية تفاوضية له أو دور في الصياغة.

وإصلاح مجلس الأمن يمكن أن يجري في إطار المفاوضات الحكومية الدولية فحسب. وتأمل الصين أن يتسنى للدول الأعضاء مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، وفقاً لأحكام القرار ٥٥٧/٦٢، الصادر في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وبطريقة منفتحة وشاملة لكل الأطراف وشفافة. وسنواصل العمل حثيثاً مع الدول الأعضاء الأخرى لإيجاد صيغة تحظى بتوافق واسع النطاق وتصب في صالح الأمم المتحدة على المدى الطويل وتحقق الصالح المشترك للدول الأعضاء.

السيد الدباشي (ليبيا): يرحب وفد ليبيا بإعادة تعيين السفير زاهر تين، ممثل أفغانستان، كميسر لعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونؤكد دعمنا له ونتطلع إلى العمل معه. ويسرني في البداية تأييد ما جاء في بيان وفد سيراليون باسم المجموعة الأفريقية، ووفد مصر باسم مجموعة دول عدم الانحياز.

إننا نعكف منذ عدة سنوات على العمل لإصلاح مجلس الأمن، وتحسين أساليب عمله وتوسيع عضويته ليكون قادراً على الاستجابة للتحديات القائمة على الساحة الدولية وأداء مهامه الأساسية في صون السلام والأمن الدوليين. وقد بذلت الدول الأعضاء جهداً كبيراً خلال الدورات السابقة للجمعية

الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونشكره على جهوده كافة، فيما يتعلق بجعل ورقة عمله بشأن إصلاح المجلس أكثر إيجازاً وعملية. وعليه، نرحب بإنشاء مجلس استشاري من شأنه أن يدعم الجهود التي تبذلونها، سيدي الرئيس، والتي يبذلها الميسر.

لقد بدأت المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في عام ٢٠٠٩. وقد حذت تلك المفاوضات حذو المناقشات والمبادرات السابقة بشأن الموضوع نفسه. وفي الواقع، فإن هذه العملية مستمرة على مدى ٢٠ عاماً حتى الآن. ومن الواضح أننا عجزنا عن المضي قدماً بهذه المسألة. ومن المؤكد أن المناقشات بشأن هذا الموضوع تتسم الآن بقدر أكبر من التفاعل، في حين أعطى العديد من المبادرات زخماً لتلك المناقشة، غير أن أياً منها لم تتمكن من تحقيق نتائج ملموسة.

وتأمل فرنسا أن تتيح الجولة الجديدة للمفاوضات الحكومية الدولية، فرصة للدول الأعضاء من أجل التوصل أخيراً إلى اتفاق على برنامج إصلاح طموح. وفي ذلك الصدد، يحدونا الأمل في أن يتمكن المجلس الاستشاري الذي أنشأته، سيدي الرئيس، من تقديم نص يستفيد من مختلف المبادرات المقدمة من الدول الأعضاء، في ذات الوقت الذي يقدم فيه خلاصة ذات منحى عملي وواقعي. وتأمل فرنسا أن يمكننا توفير نص من أجل إجراء مزيد من المفاوضات من اتخاذ خطوات ملموسة نحو التوصل إلى إصلاح حقيقي لمجلس الأمن.

وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية أساسية عن دعم عملية طموحة لإصلاح المجلس كي يتسنى له عكس واقع العالم اليوم على نحو أفضل وأكثر دقة، في ذات الوقت الذي تساعد فيه تلك العملية على زيادة قدرة المجلس على

نهائية. كما يجب مراعاة الشفافية والانفتاح في أعمال المجلس، والعمل على تحقيق مشاركة الدول غير الأعضاء في أعماله، وخاصة تلك الدول المعنية مباشرة بالقضايا قيد النظر.

إننا نرحب بالتزامكم، سيدي الرئيس، الوارد في رسالتكم المعممة على الدول الأعضاء بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بدعم جهود إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، وانطلاقكم من ذلك لإنشاء فريق استشاري ليقدم لكم التوصيات بشأن عملية الإصلاح. إلا أننا نؤكد على ألا يكون دور الفريق الاستشاري موازياً للمفاوضات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، نؤكد على مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ بوصفه حجر الأساس لعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عدد أعضائه، والذي أكد على ملكية الدول الأعضاء لهذه العملية. ونحن ملتزمون بالمضي قدماً في عملية المفاوضات على أن تؤخذ مواقف المجموعات والوفود المشاركة كما هي.

إن تقارير المجلس التي يرفعها إلى الجمعية العامة لا تعكس التزام المجلس بما ورد في قرارات الجمعية العامة في هذا الخصوص، وخاصة فيما يتعلق بالابتعاد عن الجانب السردى، وتضمين التقارير تحليلاً للاعتبارات التي أُخذت على أساسها قرارات المجلس، ومواقف الدول المختلفة، وكذلك الأسباب التي حالت دون اتخاذ المجلس مواقف صارمة في قضايا هامة تتعلق بحفظ الأمن والسلم الدوليين. ونأمل أن يكون تقرير مجلس الأمن في المستقبل أكثر جدوى، وأن يورد تفاصيل الأسباب التي أعاقَت المجلس عن أداء ولايته في حفظ الأمن والسلم الدوليين. ونأمل أن تتصرف الجمعية العامة في الوقت المناسب لتعويض العجز الذي ينتاب المجلس من وقت لآخر بسبب ازدواج المعايير واستخدام امتياز النقض أو التهديد باستخدامه، وهو الأمر السائد، للأسف، في السنوات الأخيرة.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالترحيب بإعادة تعيين السفير تانين ميسراً للمفاوضات

الاتفاق على اعتماد مدونة قواعد سلوك كهذه. وعلى سبيل المثال، يجب على الدول الأعضاء الدائمين الاتفاق على تعريف محدد للفظائع الجماعية. ومن شأن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) والعديد من الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، ونظام روما الأساسي، أن تكون مرشدا لنا في ذلك الصدد.

ويتعين على تلك الدول أيضا تحديد آلية أو آليات للإنذار من شأنها أن تؤدي إلى حد ذاتي من هذا القبيل. وتنظر فرنسا، على سبيل المثال، في إمكانية أن يضطلع الأمين العام بدور محوري في ذلك الصدد، بصورة تجسّد روح المادة ٩٩ من الميثاق. واقترحت فرنسا أيضا أن تدعو ٥٠ من الدول الأعضاء مجلس الأمن إلى الانعقاد عند وقوع الفظائع الجماعية. وتتيح لنا تلك المقترحات الشروع في مناقشات بشأن هذا الموضوع، وخصوصا مع الأوساط الأكاديمية. وتحقيقا لتلك الغاية، تعترم فرنسا إشراك جميع الجهات الفاعلة في هذه المناقشة، بما في ذلك مؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية العاملة بشأن هذه المسألة، والتي يمكنها أن تتشاطر معنا أفكارها بطريقة مفيدة للغاية.

السيد فيتبيرغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية، أن أشكر وفد الصين على تقديم تقرير مجلس الأمن (A/68/2) ووفد الولايات المتحدة الأمريكية، على إعدادده. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع.

يغطي التقرير السنوي لمجلس الأمن، الذي جرت مناقشته اليوم، فترة كان فيها بلدي عضوا في مجلس الأمن. وإذ ننظر إلى الوراء، فلا شك أنني أذكر مسألة واحدة بعينها، تتمثل في المأزق الطويل الأمد الذي ساد في المجلس جراء استخدام حق النقض المزدوج ثلاث مرات، وأسفر عن إلحاق ضرر رهيب بالشعب السوري. وفي حين تمكن المجلس من التكلم بصوت

الاضطلاع بكامل مسؤولياته في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

وكما يعلم الأعضاء، فإن متطلبات فرنسا فيما يتعلق بإصلاح المجلس لم يطرأ عليها تغيير. ويجب أن يأخذ إصلاح المجلس بعين الاعتبار ظهور قوى جديدة لديها من الاستعداد والقدرة ما يمكنها من الاضطلاع بمسؤوليات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، فضلا عن كونها قادرة على الإسهام بقدر كبير في عمل المجلس، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، تؤيد فرنسا توسيع المجلس في كلتا فئتي العضوية، وتؤيد على وجه الخصوص ترشيح ألمانيا والبرازيل والهند واليابان بصفة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فضلا عن زيادة تمثيل البلدان الأفريقية، بما في ذلك، بين الدول الدائمة العضوية.

وبالمثل، تؤيد فرنسا الجهود المبذولة لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، ما دام ذلك يتعلق بزيادة شفافيته وكفاءته. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية بمبادرة فرنسا بشأن الحد الطوعي من ممارسة حق النقض، وهي مبادرة حظيت بالتأييد على أعلى المستويات، من قبل رئيس بلدنا، السيد فرانسوا أولاند. وقد تكلم وزير خارجيتنا، السيد لوران فابيوس، عن هذا الموضوع أيضا.

ويشمل الحد من استخدام حق النقض الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، على أن يقرروا بصورة جماعية وطوعية تعليق ممارسة حق النقض عند النظر في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية. وبالتالي ستكون تلك العملية الطوعية - بمثابة مدونة لقواعد السلوك - الأمر الذي لا يستلزم تنقيح ميثاق الأمم المتحدة. وفي الواقع، فإن تلك العملية لا شأن لها بإصلاح مجلس الأمن.

وتقع المسؤولية عن وضع المعايير اللازمة لذلك الحد الذاتي من ممارسة حق النقض على عاتق الأعضاء الدائمين في المجلس أنفسهم. ويتعين عليهم النظر في ترتيبات عملية، علاوة على

الملاحظات بشأن الكيفية التي نرى أنه يمكن بها التغلب أخيرا على الجمود الحالي.

إن مبادرتكم، سيدي الرئيس، تأتي في الوقت المناسب. ونحن نرحب بقوة بقراركم إنشاء فريق استشاري من سفراء بارزين كي يقدم مدخلات تعكس الآراء ذات الصلة بشأن هذه المسألة ويبين الخيارات، التي يمكن أن تشكل أساسا لعملية المفاوضات الحكومية الدولية المستأنفة. ونحن نقدر توضيحكم للغرض من إنشاء الفريق، الذي يبين أن الانتقادات التي استمعنا إليها فيما يتعلق بمبادرتكم لا أساس لها في الواقع. وأود أيضا أن أهنئ زملائنا على تعيينهم أعضاء في الفريق ونتطلع إلى نتائج عملهم.

يمكن أن يوفر عمل الفريق الاستشاري الزخم الذي تمس الحاجة إليه. وفي رأينا، الذي يتشاطره العديد من الحاضرين هنا في هذه القاعة، فإن الناتج بالغ الفائدة لمبادرتكم، السيد الرئيس، سيكون نصا تنفيذيا من شأنه أن يمكن الرئيس تانين من استئناف عملية المفاوضات الحكومية الدولية على هذا الأساس. لتتوخى الأمانة. فعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الرئيس تانين، فإن عملية المفاوضات الحكومية الدولية حتى الآن ليست سوى عملية مفاوضات من حيث الاسم فحسب لا من حيث المضمون.

بطبيعة الحال، هناك اختلافات بين الدول الأعضاء بشأن مضمون الإصلاح. لكن، بصراحة، ليس هناك أي عذر لعدم التمكن من الاتفاق بشأن جانب واحد بسيط، وهو البدء أخيرا في مفاوضات حقيقية وأصيلة قائمة على أساس نص، كما تعودنا أن نفعل بشكل يومي في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية.

إننا نسمع دعوات إلى التوافق والمرونة. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، لا يبدي من يدعون إلى المرونة أيًا من هذه المرونة أو الاستعداد للتوصل إلى حلول وسط عندما يتعلق الأمر

واحد مجددا، فقد كان ذلك الصوت خافتا ومتأخرا جدا بالنسبة لأولئك الذين تجاوز عددهم الـ ١٠٠ ٠٠٠ من القتلى والجرحى والمشردين والجوعى.

وفيما عدا سوريا، فإن تلك الحادثة ما تزال تثير مسألة على نطاق أوسع. هل لا يزال يوسع مجلس الأمن - كما نراه اليوم - التصدي للتحديات الحالية والمقبلة بصورة فعالة؟ ويعلم الأعضاء أننا نرى خلاف ذلك. وأود في ذلك السياق، أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به في وقت سابق زميلي، السفير يوشيكافا، باسم مجموعة البلدان الأربعة. وأود أن أضيف بعض النقاط التالية بصفتي الوطنية.

بعد سنوات عديدة من المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن، أولا، في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، والآن، في المفاوضات الحكومية الدولية - فقد وصلنا إلى مرحلة باتت فيها مواقف الدول الأعضاء معروفة جيدا للجميع، وقيل فيها كل شيء، وبذلت فيها مساع عديدة بهدف المضي بتلك العملية قدما. لكن وبالرغم من كل الالتزامات المعلنة بشأن الإصلاح، فإننا لم نحرز تقدما بعد. ومن المفهوم أن الإحباط أخذ في الازدياد بين الدول الأعضاء

نحن نرحب بالمبادرات الجديدة، من قبيل إنشاء فريق المساءلة والاتساق والشفافية، والاقتراح الفرنسي المتعلق بفرض قيود على ممارسة حق النقض. لكن وبالرغم من أهمية تلك المبادرات، فإنها لا تعالج جذور المشكلة. وما تزال ألمانيا مقتنعة بأن الإصلاح الهيكلي للمجلس هو السبيل الوحيد لجعله أكثر فعالية وتمثيلا في عالمنا الذي نعيش فيه اليوم.

لن أخوض في تفاصيل موقف ألمانيا. إنه معروف جيدا، وقد سجلناه في العديد من المرات. اسمحوا لي أن أدلي ببعض

بالسماح ببدء المفاوضات. وهذا يتناقض مع العمليات العادية للمنظمة والمنطق الأساسي للدبلوماسية المتعددة الأطراف.

ولقد قلنا مرارا وتكرارا إننا على استعداد للإسهام بنشاط في مفاوضات أصيلة بروح من المرونة. لنبدأ عملية مفاوضات يمكننا من خلالها أن نحدد الأرضية المشتركة، ونرى ما إذا كانت مواقف الدول الأعضاء ستتطور وكيف ستتطور. دعونا ننخرط أخيرا في مفاوضات حقيقية تقوم على الأخذ والعطاء بشأن هذا الموضوع الهام.

باختصار، تكلمنا بما فيه الكفاية. دعونا نرى بعض العمل. وألمانيا تقف على أهبة الاستعداد للمساهمة.

أود، سيدي الرئيس، أن أشكركم مرة أخرى على هذه المبادرة الهامة وعلى إيلاء مسألة إصلاح مجلس الأمن الاهتمام الذي تستحقه. إن مناقشة اليوم إنما من شأنها أن توضح للجميع مواقف الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة. هل هي جزء من الأغلبية الواسعة التي تريد إحراز تقدم أو جزء من الأقلية المعرقلة الحريصة على الحفاظ على الوضع الراهن؟

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.